

الاسلام وعدالة التوزيع

الدكتور محمد شوقي الفنجري

وكيل مجلس الدولة المصري

وأستاذ الاقتصاد الاسلامي المتدب

بجامعي الأزهر بالقاهرة والملك سعود بالرياض

تمهيد

١ - التوزيع النظري أو الشخصي . .

والتوزيع العملي أو الوظيفي :

كل عملية إنتاجية يُصاحبها عملية أخرى هي التوزيع ، أي توزيع الناتج على من اشتركوا في تكوينه في صورة دخول . وهذه الدخول ليست إلا أثمان ، أو قيمة خدمات عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية .

وتعتبر مشكلة توزيع الثروة بين الناس من أهم مشاكل المجتمع ، لا سيما في العصر الحديث . وذلك لما ترتب عليها من إنقسام المجتمع إلى فريق الأغنياء القادرين على إشباع مختلف حاجاتهم ، أو تحقيق مختلف رغباتهم ، وفريق الفقراء العاجزين عن إشباع ، أو تحقيق تلك الحاجات والرغبات . بل وإستطاعة الأغنياء بما لديهم من ثروة أن يكونوا أصحاب النفوذ والسيطرة .

لذلك إختلفت المذاهب والنظم الاقتصادية إختلافاً أساسياً في الحلول التي وضعتها لحل مشكلة التوزيع . ويرجع إختلاف تلك الحلول إلى إختلافها الايديولوجي ، أي المذهبي في أسس التوزيع ، وما يستتبع ذلك من إختلافها في مكافأة عناصر أو عوامل الإنتاج وتحديد ما يخص كل عنصر أو عامل في التوزيع .

ويترب على ذلك أن للتوزيع مظهرين :

أولهما : نظري يتصل بالفلسفة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي رأسمالياً كان ، أو إشتراكياً ، أو

إسلامياً . ويمكن أن نعبر هذه بإصطلاح « التوزيع المذهبي أو الايديولوجي » ، التقليديون بإصطلاح « التوزيع الشخصي » .

ثانيهما : عملي يتصل بمكافأة عناصر ، أو عوامل الانتاج أي نظرية القيمة ، أو أثمان العوامل الإنتاجية . ويعبر عنه الكثير من علماء الاقتصاد بإصطلاح « التوزيع العملي » ، ويعبر عنه الاقتصاديون التقليديون بإصطلاح « التوزيع الوظيفي » . وهو بدوره يتوقف على التوزيع النظري ، أو ما أسميناه بالتوزيع الايديولوجي أو المذهبي ^(١) .

٢ - إرتباط التوزيع بأشكال الانتاج :

وإذا كانت الاقتصاديات الوضعية رأسمالية كانت ، أو اشتراكية تجعل التوزيع على أساس أشكال الإنتاج السائدة ، فهو الذي يحدد أساس التوزيع وكيفيته .

فإن الاسلام على نحو ما سنبينه ، يرفض تلك التبعية أو الحتمية فنراه يقرر منذ البدء ، أنه أياً كانت أشكال الإنتاج السائدة في المجتمع ، فإنه يتعين أولاً ضمان الحاجات الأساسية لكل فرد بوصفه إنساناً ، مما عبر عنه فقهاء الشريعة القدامى بإصطلاح « حد الكفاية » أي المستوى اللائق للمعيشة تميزا له عن « حد الكفاف » أي المستوى الأدنى للمعيشة . حتى إذا توافر لكل مسلم « حد الكفاية » الذي هو في الشرع الإسلامي إلزام على الدولة وحق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق ، فإنه لا مانع أن تتفاوت الثروات والدخول لكل بحسب عمله وجهده ، وفي حدود ما هو مقرر أو معترف به شرعاً . وفي الظروف الإستثنائية التي تشح في موارد المجتمع ، بحيث لا يتوافر فيها حد الكفاية لكل مواطن ، فإنه يتأسى الجميع في « حد الكفاف » ، بحيث لا يحصل أحد أياً كان مركزه أو مكانته في المجتمع على أكثر من إحتياجاته الضرورية .

ومؤدى ذلك على نحو ما سنبينه ، أنه أياً كانت أشكال الإنتاج السائدة ، وأياً كانت درجة تطور المجتمع من تقدم أو تخلف ، فإن الاسلام لا يعترف بالملكية الخاصة إلا بعد القضاء على الحاجة وضمن « حد الكفاف » ، كما لا يسمح بالثروة والغنى إلا بعد القضاء على الفقر وضمن « حد الكفاية » لكل فرد ^(٢) .

(١) انظر محاضراتنا بكلية العلوم الادارية (قسم الاقتصاد) ، بجامعة الملك سعود بالرياض ، لناشره مؤسسة الأنوار للطباعة والنشر بالرياض ، سنة ١٣٩٨ / ١٣٩٩ هـ .

(٢) انظر بيان ذلك في كتابنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي) ، طبعة سنة ١٩٧٢ ، لناشره مكتبة النهضة العربية بالقاهرة ، ص ١٢٥ وما بعدها .

- وانظر أيضاً كتابنا الأول من سلسلة الاقتصاد الاسلامي والمعنون (ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية وأهمية الاقتصاد =

٣ - عدالة التوزيع في حفظ التوازن الاقتصادي

وإذا كانت سمة الاسلام في التوزيع هي العدالة بقوله تعالى : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ ^(١) ، فإن أبرز صور هذه العدالة حفظ التوازن الاقتصادي سواء بين الأفراد على مستوى الوطن الواحد ، أم بين الدول على المستوى العالمي ^(٢) .

فالاسلام على نحو ما سنبينه ، يحث ويدعو الى الثروة والغنى ، ولكن بشرط ألا يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس أو قاصراً على دول معينة . وبعبارة أخرى ألا يكون هناك تفاوت شديد في توزيع الثروات تستأثر من خلاله فئة معينة من الأفراد أو دولاً معينة بالخير كله . بل أن يعم الخير الجميع بأن يكون التفاوت منضبطاً أو متوازناً بحيث لا يكون هناك ثراء فاحش وبجواره فقر مدقع ، أو أن تختص قلة بالتمتع ، وكثرة بالنوى .

ومن هنا يختلف الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصاديات الوضعية السائدة ، فهو لا يقرّ التفاوت الشديد أو تسلط أقلية على مقدّرات الجماعة ، كما هو شأن المذهب الفردي والنظم المتفرعة عنه كالرأسمالية . كما لا يقرّ إذابة أو إزالة الفوارق وإقامة المساواة الفعلية أو المطلقة كما هو شأن المذهب الجماعي والنظم المتفرعة عنه كالاشتراكية والشيوعية . وإنما هو يحترم التباين والتفاوت تبعاً لإختلاف المواهب والقدرات ، مع تقريب الفوارق أو الفجوة بين أفراد المجتمع أو دول العالم ، بما يحقق لها التعاون والتكامل ، لا السيطرة والاستغلال .

= (الاسلامي) ، طبعة ١٩٧٨ ، لناشره مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ص ٣٢ وما بعدها .
- وأنظر أيضاً كتابنا الثاني من سلسلة الاقتصاد الاسلامي والمعنون (الاسلام والمشكلة الاقتصادية) ، طبعة سنة ١٩٧٨ ، لناشره مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ، ص ٧٢ وما بعدها .
- وأنظر أيضاً كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الاسلامي والمعنون (الاسلام والضمان الاجتماعي) ، طبعة سنة ١٩٨٠ ، لناشره دار ثقيف للنشر والتأليف بالمملكة العربية السعودية ص ٢٣ وما بعدها .
- وأنظر أيضاً كتابنا الخامس من سلسلة الاقتصاد الاسلامي والمعنون (المذهب الاقتصادي في الاسلام) ، طبعة ١٩٨١ لناشره شركة مكتبات عكاظ بالمملكة العربية السعودية ، ص ١٨٠ وما بعدها .
(١) سورة المائدة ، الآية رقم ٨ .

(٢) والواقع أن التوازن هو قانون الحياة الرشيدة ، كما أرادها الله تعالى ، إذ المغالاة في ناحية يكون على حساب الجوانب الأخرى ، مما يخلّ أو يفسد أمرها حتى لو كانت المغالاة في الفضائل فإنه يجعل منها شذوذاً أو مرضاً .
وإن المسلم الحق هو المسلم المتوازن المعتدل ، سواء في مجال إشباع الغرائز أو الحاجات الطبيعية ، أو في مجال العبادات أو المعاملات ، أو حتى في مجال العواطف أو الأحاسيس ، وكافة صور الحياة أو المشاعر أو السلوك . ولقد علمنا واقع الحياة وقسوة التجارب ، أن كل إلتزام بمنهج الاسلام في التوازن والاعتدال في نجاح وراحة وسعادة الانسان ، وكل خروج عنه فيه فشله ومعاناته وبؤسه ، وصدق الله العظيم (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً - البقرة / ١٤٣) ، وصدق الرسول الكريم (إياكم والغلو فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو - مسند الامام أحمد) .

٤ - التفاوت المنضبط أو المتوازن :

فالتفاوت في توزيع الثروات والدخول ، هو أمر طبيعي يقرّه الاسلام تبعاً لإختلاف المواهب والقدرات ، بل يعتبر ضرورة لخلق الحوافز وتحقيق التعاون والتكامل ، سواء على المستوى المحلي أو العالمي . ولكن الذي يرفضه الاسلام بشدة ، هو التفاوت الفاحش في توزيع الثروات والدخول ، والذي يستأثر من خلاله فئة معينة من الأفراد أو دول معينة بالخير كله ، مما يؤدي الى تهميش marginilization الأغلبية وسلبيتها أو إلى إغترابها alienation وإثارة حقدّها وثورتها فضلاً عن كافة المساوئ .

ومن ثم فإنه على نحو ما سنبينه ، يتطلب الاسلام التدخل دائماً لتحقيق العدالة من خلال إعادة التوازن الاقتصادي عند إفتقاره ، وضبط التفاوت والتباين في توزيع الثروات والدخول ، وذلك كله بالقدر الذي يحقق هدفه وهو التكافؤ والتعاون والتكامل لا الإستغلال والصراع والتناقض .

٥ - الإسلام والطبقية أو التحكّم :

على أن إقرار الاسلام للتفاوت في توزيع الثروات والدخول ، سواء على مستوى الأفراد أو الدول ، وذلك من حيث المبدأ وإن ضبطه من حيث التطبيق ، لا يعني كما يتصور البعض خطأ ، إن الاسلام يقرّ الطبقة بين الأفراد أو يسلم بسيطرة أو تحكّم جماعة أو دولة على المجتمعات أو الدول الأخرى .

والواقع أن مشكلة الاقتصاد الوطني ، هي في إختلال التوازن في توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع . كما أن مشكلة الاقتصاد العالمي اليوم ، هي في الهوة المتزايدة بين الدول النامية والدول المتقدمة . ولا يستهدف أي تغيير أو إصلاح أو أي نظام إقتصادي جديد ، سوى تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع على المستوى المحلي ، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين دول العالم على المستوى العالمي . الأمر الذي نبه اليه الاسلام منذ أربعة عشر قرناً بقوله تعالى : ﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ ^(١) ، بمعنى ألا يكون المال متداولاً بين فئة قليلة تستأثر به دون غيرها ، سواء على مستوى أفراد المجتمع أو دول العالم .

وإذا كان الاقتصاد الاسلامي يسمح بوجود أثرياء يطلق عليهم بأصحاب الملايين شأنه في ذلك شأن كافة الاقتصاديات الوضعية السائدة : رأسمالية كانت أو اشتراكية . إلا أنه يختلف عن سائر هذه الاقتصاديات بأنه ثري أو مليونير من « نوع خاص » ، إذ هو على نحو ما سنبينه ، ليس كأبي ثري أو مليونير رأسمالي أو اشتراكي ، حراً في إستعمال ماله كيفما شاء ، بل انه بنص القرآن لا يملك أن يعيش عيشة مترفة ، وأنه ملزم بإنفاق كل مال زائد عن حاجته الشخصية في سبيل الله سواء في صورة إنفاق مباشر على

(١) سورة الحشر ، الآية رقم ٧ .

المحتاجين أم استثمار يعود نفعه على المجتمع .

٦ - خطة البحث :

وعلى ضوء ما تقدم نعالج موضوع (الاسلام وعدالة التوزيع) بإختصار غير مُجَلِّد ، إذ الواقع أن موضوع دراستنا يتطلب عدة بحوث ويتسع لعدة كتب ومجلدات ، ولكننا نعرض له في النطاق وبالقدر والحدود التي تتطلب الندوة ، مركزين على النقاط الرئيسية والتي تبرز لنا المذهب الاقتصادي الاسلامي في مجال التوزيع ، وذلك في الفروع الآتية :

- الفرع الأول : التوزيع النظري أو الشخصي أو المذهبي .
- الفرع الثاني : التوزيع العملي أو الوظيفي أو مكافأة عناصر الإنتاج .
- الفرع الثالث : العلاقة بين شكل الإنتاج وكيفية التوزيع أو أثر تطور أساليب الإنتاج على التوزيع .
- الفرع الرابع : حفظ التوازن الاقتصادي أو التفاوت المنضبط .
- الفرع الخامس : الاسلام والطبقات الاجتماعية .

الفرع الأول

التوزيع النظري أو الشخصي أو المذهبي

١ - في الاقتصاد الرأسمالي :

يقوم هذا الاقتصاد أساساً على الملكية الخاصة . ومن ثم فإن أساس التوزيع الرأسمالي هو الملكية الخاصة ، فهي في آن واحد أداة « انتاج » وأداة « توزيع » .

وفي مثل هذا الاقتصاد الرأسمالي تكون الظاهرة الأساسية هي التفاوت الشديد في الدخول ، بحسب التفاوت الشديد في ملكية أدوات ووسائل الانتاج . ومن الطبيعي أن ينشأ في ظل هذا الاقتصاد الرأسمالي أقلية مليونيرات يعيشون في ترف وبذخ إستفزازي ، ويعملون على زيادة التضخم وإنتشار السلع الترفيه ، بينما الأكثرية الكادحة تعاني في معيشتها ، وبعضها يسحقها الحرمان والفقر المدقع .

٢ - في الاقتصاد الاشتراكي :

يقوم هذا الاقتصاد أساساً على الملكية العامة سواء في صورة ملكية الدولة كما هو الشأن في روسيا ، أو ملكية الجماعة ، كما هو الشأن في يوغوسلافيا ، حيث أن ملكية المصانع أو المزارع هي للعاملين فيها بهذه

الصفة لا بصفته الشخصية . ومن ثم فإن أساس التوزيع الاشتراكي هو العمل ، فهو في آن واحد أداة « إنتاج » وأداة « توزيع » .

وفي مثل هذا الاقتصاد الاشتراكي تتفاوت الدخول ، ولكن بسبب اختلاف القدرات والمواهب الانسانية لا بسبب الملكية ، ويصح أن يكون هذا التفاوت كبيراً ، ولكن من غير الطبيعي كما هو الشأن في روسيا ، وسائر دول الكتلة الشرقية أن يتواجد بها أصحاب ملايين من قادة الأحزاب الشيوعية يعيشون في بذخ وترف بينما الأغلبية الكادحة تعاني في معيشتها ، فضلاً عن مكابدة هذه الشعوب لتحكم الأقلية ممثلة في قادة الأحزاب الشيوعية المتألهة والتي تصدر حرياتها وتصوغها بالإرهاب والبطش وفق هواها لتستغلها في تحقيق نزعاتها الخبيثة في التسلط والسيطرة على العالم أجمع ^(١) .

٣ - وفي الاقتصاد الشيوعي :

وهو حلم المذهب الجماعي وأغلب النظم الاشتراكية المتفرعة عنه ، يقوم هذا الاقتصاد على أساس تحقيق الوفرة في الانتاج بحيث يكفي جميع حاجات الناس شأن الهواء والماء . ومن ثم فإن أساس التوزيع الشيوعي هو الحاجة فكل تبعاً لحاجته .

وفي مثل هذا الاقتصاد الشيوعي تختفي كلية ظاهرة التفاوت في الدخول ، وبالتالي لا يوجد طبقات .

ولكن ستظل فكرة هذا الاقتصاد الشيوعي ضئلاً ماركسياً ، أو وهماً لن يتحقق ، لمخالفته لطبيعة الأشياء ونظام الحياة الدنيا ، كما أرادها الله تعالى .

٤ - وفي الاقتصاد الاسلامي :

يقوم هذا الاقتصاد على أساس أولاً : ضمان « حد الكفاية » لا « الكفاف » لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي ، أي كانت جنسيته أو ديانته كحق إلهي مقدس له كإنسان تضمنه له الدولة الاسلامية ، ثم على أساس العمل والملكية . ومن ثم فإن أساس التوزيع الاسلامي هو ضمان حد الكفاية أولاً ، ثم الكسب بحسب العمل والملكية ، تلك الملكية التي هي نتيجة عمل سابق ولو كانت موروثه .

وفي مثل هذا الاقتصاد الاسلامي لا يمكن أن يوجد محروم أو جائع واحد بسبب خارج عن إرادته ،

(١) أنظر أستاذنا جورج فيدل (Georges Vedel) العميد السابق لكلية حقوق باريس في كتابه القيم ، Les Démocrates Soviatiques ،

et Populaires, Ed. Cours de Droit, Paris 1964.

- ويعلق زميلنا الدكتور علي البارودي العميد السابق لكلية حقوق الاسكندرية في كتابه (دروس في الاشتراكية العربية) طبعة منشأة

المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٦٦ م ص ١٤٨ ، على ظاهرة وجود مليونيرات في الاتحاد السوفيتي بقوله : (قد لا يكون وجود أصحاب الملايين غربياً في دولة قوية حديثة متقدمة إقتصادياً كالالاتحاد السوفيتي . ولكن الغريب أن تتكون هذه الملايين إستناداً الى القدرة البشرية وكفاءة العمل وحدهما ، على النحو الذي تؤكده الايديولوجية السوفيتية) .

كما تتفاوت الدخول بسبب التفاوت في المواهب والقدرات ممثلة في العمل والملكية ، ولكنه على نحو ما سنبينه تفاوت منضبط لا يخلّ بالتوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ، ولا يسمح بقيام طبقة أو تحكّم .

ولأهمية « التوزيع الشخصي » أو ما عبّرت عنه « بالتوزيع الايديولوجي » ، وحتى يتبين لنا المذهب الاقتصادي الاسلامي بهذا الخصوص ، نعرض بإيجاز غير مغل لما يلي :

أولاً : التصور الاسلامي للمشكلة الاقتصادية .

ثانياً : التشخيص الاسلامي لسبب المشكلة الاقتصادية .

ثالثاً : العلاج أو الحل الاسلامي للمشكلة الاقتصادية .

أولاً : التصور الاسلامي للمشكلة الاقتصادية :

المشكلة الاقتصادية هي مشكلة تعدد الحاجات مع ندوة الموارد ، وبعبارة أخرى مبسطة هي مشكلة الفقر الذي لا يعدو كونه مظهراً من مظاهر زيادة الحاجات مع قلة الموارد .

وفي الفكر الاقتصادي الوضعي تتمثل مشكلة الفقر في ظاهرة الجوع والحرمان أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية ، مما يعبر عنه أصحاب هذا الفكر بإصطلاح « حد الكفاف » minimum Vital ، مما يتعلق بمتطلبات البقاء ، بمعنى أن الفرد يعد فقيراً عندما لا تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدراته على العمل والانتاج .

أما في الفكر الاقتصادي الاسلامي ، فتتمثل مشكلة الفقر في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع ، مما يختلف باختلاف الزمان والمكان ، وما عبّر عنه الفقهاء المسلمون القدامى بإصطلاح « حد الكفاية » minimum de Suffisance مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة ، وأحياناً بإصطلاح « حد الغنى » m. de Richesse . بمعنى أن يُعدّ الفرد فقيراً متى لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة وغنى عن غيره .

أ - الاسلام يضع مشكلة الفقر في المقدمة والصدارة

لقد جاء الاسلام بإعتباره خاتم الأديان ، بمنهج كامل للحياة ، يهتم بالجانب المادي والمعيشي في حياة البشر بقدر ما يعنى بالجانب الروحي والعقدي . ذلك لأنه لا قوام لجانب دون آخر ، وكلاهما يتأثر بالآخر ، فإذا كان حقاً ليس بالخبز وحده يحيا الانسان ، فإنه أيضاً بدون الخبز لا يستطيع أن يحيا الانسان .

لذلك وضع الاسلام مشكلة الفقر منذ البدء وقبل أن تتطور الأحداث وتفرض المشكلة نفسها ، حيث يجب أن توضع في الأساس وفي المقدمة . ومن قبيل ذلك أنه إعتبر المال زينة الحياة الدنيا وقوام المجتمع ،

وانه نعم العون على تقوى الله ، وإن طلب المال الحلال فريضة وجهاد في سبيل الله ^(١) .

أكثر من ذلك لقد ساوى الاسلام بين الفقر والكفر ، ولم يستعذ الرسول ﷺ من شيء بقدر استعاذته من الفقر ، فيقول عليه السلام (كاد الفقر أن يكون كفراً) ^(٢) . ويقول (إني أعوذ بك من الكفر والفقر) فلما سأله أحدهم : أيعذلان ، قال : نعم ^(٣) بل إن الاسلام حين طالب الناس بالعبادة وذكر الله تعالى ، علله في القرآن بقوله تعالى : ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾ ^(٤) . ولذلك اعتبر الاسلام ترك أحد أفراد المجتمع ضائعاً أو جائعاً ، هو تكذيب للدين نفسه بقوله تعالى : ﴿ أرايت الذي يكذب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ، ولا يحض على طعام المسكين ﴾ ^(٥) .

ب - مفهوم الفقر في نظر الاسلام :

يبيّن مما سبق أن الفقير في المفهوم الاسلامي ، فرداً كان أو دولة ، هو من يعيش في مستوى تفصله هوةٌ حقيقية عن المستوى المعيشي السائد في المجتمع المحلي أو العالمي . أي بعبارة أخرى هو من لا يتوافر له المستوى اللائق للمعيشة بحسب الزمان والمكان ، وبإصطلاح الفكر الاقتصادي الاسلامي هو من لا يتوافر له « حد الكفاية » أو « حد الغنى » لا « حد الكفاف » .

وواضح أن « حد الكفاف » هو الحد الأدنى للمعيشة من مأكل وملبس ومأوى مما بدونه لا يستطيع المراء أن يعيش ويتج ، فهو غير قابل للنقصان ولا يختلف إلا باختلاف القوى الشرائية في كل زمان ومكان ^(٦) . بخلاف « حد الكفاية » أو « حد الغنى » فهو مستوى أرقى من المعيشة ، وهو بالتالي قابل للزيادة ، ومن ثم يختلف باختلاف مستوى التقدّم في كل زمان ومكان ^(٧) .

ونخلص من ذلك الى حقيقة هامة ، بأن المشكلة الاقتصادية في الاسلام لم ترتبط منذ البداية ، بهدف

(١) أنظر كتابنا (الاسلام والمشكلة الاقتصادية) ، مرجع سابق ، ص ٤٩ وما بعدها .

(٢) أخرجه الطبراني في الاوسط ، والسيوطي في الجامع الصغير .

(٣) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٤) سورة قريش ، الآية رقم ٣ ، ٤ .

(٥) سورة الماعون ، الآيات من ١ الى ٣ .

(٦) جرت عدة محاولات لجعل البيانات الخاصة بمستويات الدخل ، وبصفة خاصة أدنى الدخل صالحة للمقارنة رغم الاختلاف

بين القوى الشرائية للعملة المختلفة وبين أسعار صرفها . ومن أهم المحاولات تلك التي قام بها سنة ١٩٧٥ فريق بحث لحساب منظمة العمل الدولية والمبنية على تحديد مجموعة من السلع والخدمات الأساسية ، وتقدير تكلفة شرائها بالعملة المحلية ، ثم تحويل الثمن الى دولارات . وعلى هذا الأساس قدر وقتئذ « حد الكفاف » في الولايات المتحدة الأمريكية بدخل سنوي قدره ١٠٠ دولار وفي أوروبا ٥٠٠ دولار ، وفي أمريكا اللاتينية ١٨٠ دولار ، وفي آسيا ١٠٠ دولار . انظر الدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، في كتابه (نحو نظام اقتصادي عالمي جديد) لنشره الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة سنة ١٩٧٦ ، ص ١٤٩ .

(٧) عبّر بعض فقهاء الحنفية عن حد الكفاية بإصطلاح « الحاجة الأصلية » ، وهي في نظرهم ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقاً كالنفقة ودور السكنى والثياب المحتاج إليها أو تقديرًا كاثاث المنزل وأدوات الحرفة وكتب العلم لأهلها إذ الجهل عندهم كالهلاك .

توفير الضروريات الأساسية للمعيشة ، وإنما بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه . وهو ما انتهى اليه الفكر الاقتصادي الحديث ، بعد أربعة عشر قرناً ، معبراً عنه بإصطلاح « الرفاهية الاقتصادية » أو « الرخاء المادي » . ولا نسلم كلية باستخدام إصطلاح الفكر الاقتصادي الحديث أو ربط المشكلة الاقتصادية في الاسلام بهدف « الرخاء المادي » أو « الرفاهية الاقتصادية » ، وإنما نفضل الإبقاء على الاصطلاح الدقيق الذي أخذ به الفقهاء القدامى وهو اصطلاح « حد الكفاية » وليس ذلك تعصباً منا أو إنحيازاً مطلقاً لاصطلاحات الاقتصاد الاسلامي أو لمجرد الرغبة في التميّز أو التمسك بالقديم ، وإنما لأن الأمر في نظرنا أكبر وأعمق من ذلك إذ يتعلق بالأساس والجوهر ، لا الشكل والإصطلاح ، وهو ما نرده الى سببين رئيسيين :

أولها : إن المال في الاسلام ليس غاية وإنما هو وسيلة لراحة الانسان وسعادته ليكون بحق خليفة الله في أرضه . وقد رأينا كيف أنه في المجتمعات الوضعية الحديثة حين جعلت « الرخاء المادي » هدفها الأساسي ، إن لم يكن مطلبها الوحيد ، قد إنزلت الى عبادة المادة أو على الأقل طغت عليها الماديات ، وما إستبّع ذلك من نشوء علاقات سياسية وأخلاقية مادية أشقت الانسان وأصبحت تهدد الوجود البشري ذاته ^(١) .

ثانيها : إن الاسلام يأمر « بالتزين » ولكنه ينهى عن « الترف » ، وبعبارة أخرى أنه يفرّق بين « التزين المباح » ^(٢) ، يرتبط بالمنظر اللائق أو الملائم كما يرتبط أصلاً ، حمد الله وشكره ، وبين « الترف المنهى عنه » ^(٣) مما يرتبط بالإسراف والمغالاة كما يرتبط عادة بالبطر والعلو على الناس . وقد ارتبط هدف « الرفاهية الاقتصادية » في الاصطلاح الحديث بالكماليات والترف المنهى عنه .

ومن ذلك يتبين عظمة الاسلام حين ربط المشكلة الاقتصادية منذ البداية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه ، لا بمجرد توفير الضروريات الأساسية . كما يتبين أيضاً دقة وبُعد نظر فقهاء الشريعة حين عبّروا عن ذلك بإصطلاح « حد الكفاية » أو « حد الغنى » لكل مواطن ، مما يختلف بحسب إمكانيات وظروف كل مجتمع ، لا هدف « الرخاء المادي » أو « الرفاهية الاقتصادية » المصطلح عليه حديثاً ، وما صاحبه على الوجه المتقدم من مساوئ ومثالب .

(١) أنظر تفصيل ذلك لدى الدكتور صلاح الدين نامق في مؤلفه (مشكلة الفقر وعلاقتها بالاقتصاد الاجتماعي) ، لناشره مكتبة النهضة المصرية ، ص ٦ وما بعدها .

(٢) سورة الأعراف ، الآية رقم ٣١ و ٣٥ ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين . قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده الطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ﴾ .

(٣) الترف في معاجم اللغة هو الاسراف والمغالاة ، وترفته أو أترفته النعمة بمعنى أبطرتة أو أطفته ، وقد وصف الله تعالى المترفين بالإجرام بقوله سبحانه ﴿ واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين ﴾ .

جـ - إصطلاح « حد الكفاية » أو « حد الغنى » :

وإصطلاح « حد الكفاية » أو « حد الغنى » ، وإن لم يرد صراحة في نص من نصوص القرآن أو السنة ، إلا أنه يستفاد من روح هذه النصوص .

وقد ورد صراحة في تعبيرات كثيرة من أئمة وعلماء الاسلام ، وكذا في مختلف كتب الفقه القديمة ، لا سيما بمناسبة بحث الزكاة التي هي بالتعبير الحديث مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاسلام ^(١) . فيقول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (إذا أعطيتم فاغنوا) ^(٢) ، ويقول الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم) ^(٣) . ويقول الامام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية (فيدفع الى الفقير والمسكين من الزكاة ، ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة الى أدنى مراتب الغنى) ^(٤) ، كما يقول (تقدير العطاء معتبر بالكفاية) ^(٥) . ويقول الامام السرخسي في كتابه المبسوط (وعلى الامام أن يتق الله في صرف الأموال الى المصارف ، فلا يدع فقيراً إلا أعطاه من الصدقات حتى يغنيه وعياله ، وإن احتاج بعض المسلمين وليس في بين المال من الصدقات أي « الزكاة » شيء ، أعطى الامام ما يحتاجون إليه من بين المال أي « الموارد الأخرى ») ^(٦) . ويقول الامام الشاطبي في كتابه الموافقات (الكفاية تختلف باختلاف الساعات والاحوال) ^(٧) . وقد جرى المثل العربي (صيانة النفس في كفايتها) .

ثانياً : التشخيص الاسلامي لسبب المشكلة الاقتصادية

ولقد كان للاسلام تشخيص معين لسبب المشكلة الاقتصادية ، يختلف عن التشخيص الرأسمالي وكذا التشخيص الاشتراكي ، وبالتالي اختلفت الحلول :

أ - ففي الاقتصاد الرأسمالي : سبب المشكلة الاقتصادية هم الفقراء أنفسهم سواء لكسلهم ، أو لسوء حظهم بشح الطبيعة أو قلة الموارد ، فقضية الفقر في نظره ، هي أساساً قضية قلة إنتاج .

(١) انظر كتابنا (الاسلامي والضمان الاجتماعي) ، مرجع سابق .

(٢) انظر الامام ابن حزم ، في كتابه المحلى ، لناشره دار الاتحاد العربي للطباعة بالقاهرة ، الجزء السادس ، ص ٢٢١ من طبعة سنة ١٩٦٨ .

(٣) نفس المرجع السابق ، وذات الصفحة .

(٤) انظر الامام الماوردي ، في كتابه الاحكام السلطانية ، لناشره مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ، ص ١٢٢ من طبعة سنة ١٩٦٦ .

(٥) نفس المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(٦) انظر الامام السرخسي ، في كتابه المبسوط ، لناشره مطبعة دار السعادة بمصر ، الجزء الثالث ، ص ١٨ من طبعة سنة ١٣٨٧ هـ .

(٧) انظر الامام الشاطبي ، في كتابه الموافقات ، لناشره المطبعة السلفية بمصر ، الجزء الأول ص ١٠٤ من طبعة سنة ١٣٤١ هـ .

وقد رتب على ذلك الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، أن على الدولة أن تبيح الحرية المطلقة للجميع ليتجسروا ويكسبوا ويغتنوا دون قيد أو شرط ، وإن على من خانه الحظ أن يرضى بواقعه فهو نصيبه وقدر الله .

ب - وفي الاقتصاد الاشتراكي : سبب المشكلة الاقتصادية هم الأغنياء أنفسهم بإستثمارهم دون الأغلبية الكادحة لخيرات المجتمع ، وبالتالي نشوء التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات التوزيع . فقضية الفقر في نظره ، هي أساساً قضية سوء توزيع .

وقد رتب على ذلك نظرياته في الصراع بين الطبقات ، وفي التركيز على تغيير أشكال ووسائل الانتاج بإلغاء الملكية الخاصة وتصفية الرأسماليين البورجوازيين بحسب تعبيرهم .

ج - وفي الاقتصاد الاسلامي : مرد المشكلة ليس هو الفقراء أو قلة الموارد ، كما ذهب الاقتصاد الرأسمالي . كما انه ليس سببها هو الأغنياء أو التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات التوزيع ، كما ذهب الاقتصاد الاشتراكي . وانما هي اولاً مشكلة القصور في إستغلال الموارد الطبيعية لا قلة هذه الموارد ، وهو ما عبّرت عنه الآية الكريمة : ﴿ وَأَنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ ^(١) . وهي ثانياً مشكلة أثره الأغنياء وسوء التوزيع لا الملكية الخاصة ذاتها ، وهو ما عبّرت عنه الآية الكريمة : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ، قَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ، أَنْ نَطْعَمَ مِنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ، إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ^(٢) . وقد أثر عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله (ما جاع فقير إلا بما شبع غني) ^(٣) ، وعن السلف الصالح (ما من سرف إلا وبجواره حق مضيع) ^(٤) .

فمشكلة الفقر في التشخيص الاسلامي ، مردها الانسان نفسه وفساد نظامه الاقتصادي سواء من حيث ضعف الانتاج ، أو سوء التوزيع . وقد رتب الاسلام على ذلك ضرورة تنمية الانتاج مع عمالة التوزيع ، وأن أحدهما لا يغني عن الآخر ، فوفرة الانتاج مع سوء التوزيع هو إحتكار وإستغلال لا يسلم به الاسلام ، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كافٍ هو توزيع للفقر والبؤس ما يرفضه الاسلام .

ونخلص من ذلك أن مشكلة الفقر في التشخيص الاسلامي ، ذات صفة مزدوجة ، أو هي كالعلة ذات وجهين أولهما يتعلق بوفرة الانتاج وثانيهما يتعلق بعدالة التوزيع . على أن ذلك لا يمنع الباحث في الاقتصاد الاسلامي من التركيز على أحد الوجهين بحسب ظروف بلده ومجتمعه ، فيرى مشكلة الفقر في إحدى الدول أو المجتمعات الاسلامية هي مشكلة إنتاج وتنمية أكثر منها مشكلة توزيع وعدالة ، بينما يراها

(١) سورة يس ، الآية رقم ٤٧ .

(٢) سورة ابراهيم ، الآية رقم ٣٤ .

(٣) انظر نهج البلاغة للشريف الرضي ، لناشره دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، طبعة بدون تاريخ ، جزء ٣ ، ص ١٠١ .

(٤) انظر العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، لناشره لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، طبعة ١٩٤٠ ، جزء ٢ ، ص ١٦٥ .

في دولة أو مجتمع إسلامي آخر هي مشكلة توزيع وعدالة أكثر منها مشكلة إنتاج وتنمية . ولا يؤدي به ذلك ان يكون متبعاً في الحالة الأولى الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، أو أن يكون متبعاً في الحالة الثانية الفكر الاقتصادي الاشتراكي ، طالما هو لا يساير في الأساس الفكرين الوضعيين المذكورين في تصور مشكلة الفقر وأسلوب حلها (٢٨) .

ثالثاً : العلاج أو الحل الاسلامي للمشكلة الاقتصادية

ومن واقع التشخيص الاسلامي لمشكلة الفقر ، والذي يختلف عن كل من التشخيص الرأسمالي والتشخيص الاشتراكي للمشكلة المذكورة ، كان العلاج أو الحل الاسلامي لتلك المشكلة ، والذي يختلف بدوره عن كل من العلاج الرأسمالي أو الاشتراكي .

ولسنا هنا بصدد دراسة تفصيلية لعناصر العلاج أو الحل الاسلامي لمشكلة الفقر ، أو بيان أوجه الخلاف بينه وبين العلاج الرأسمالي أو الاشتراكي ، فذلك وحده يحتاج الى أكثر من كتاب . ولكننا نكتفي هنا بمجرد الإشارة الى بعض العناصر الأساسية التي يقوم عليها الحل الاسلامي لمشكلة الفقر .

أ - المال مال الله والبشر يستخلفون فيه :

لقد أسهب الفقهاء القدامى والمعاصرون في بيان طبيعة الملكية في الاسلام ، سواء كانت هذه الملكية خاصة أم عامة ، وآثار ذلك . وقد لخصوها بقولهم (المال مال الله ، والبشر مستخلفون فيه) . فحيازة أو ملكية الفرد أو الدولة للمال في الاسلام ، ليست إمتلاكاً بالمعنى المطلق ، وإنما هي وديعة أو وظيفة شرعية أو هي ملكية مجازية أي ملكية الفرد أو الدولة في الظاهر بالنسبة للآخرين ، إذ المالك الحقيقي لكل الأموال هو الله تعالى ، وأنه سبحانه سيحاسب المكتسب للمال أو الحائز المتصرف فيه حساباً عسيراً بقوله تعالى : ﴿ لتسألن يومئذ عن النعيم ﴾ (٢٩) .

وقد ترتب على تكليف الاسلام للملكية : خاصة كانت أم عامة ، بأنها مجرد أمانة وإستخلاف ومسؤولية ، الالتزام في شأنها بتعاليم الاسلام فلا يجوز مثلاً تمكين السفهاء والمبذرين من هذا المال بقوله تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم فيها قياماً ﴾ (٣٠) ، أو حرمان العاجزين المحتاجين

(١) انظر كتابنا (ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية) ، مرجع سابق ، ص ٣٧ وما بعدها .
- وانظر أيضاً كتابنا (نحو اقتصاد اسلامي) ، الطبعة الثانية سنة ١٩٨١ ، لناشره شركات مكتبات عكاظ بالملكة العربية السعودية ، ص ٦٥ .

(٢) سورة التكاثر ، الآية رقم ٨ .

(٣) سورة النساء ، الآية رقم ٥ .

من هذا المال بقوله تعالى : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ ^(١) ، أو أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس بقوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ^(٢) .

أكثر من ذلك فإن شرعية الملكية : خاصة كانت أو عامة ، تسقط إذا لم يحسن الفرد أو الدولة ، استخدام هذا المال استثماراً أو إنفاقاً في مصلحته أو مصلحة الجماعة . وقد عبّر عن ذلك أصدق تعبير سيدنا عمر بن الخطاب حين قال لبلال وقد أعطاه الرسول عليه السلام أرض العقيق (إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحجز عن الناس ، إنما أقطعك لتعمل ، فخذ ما قدرت على عمارته ورّد الباقي) ^(٣) .

ب - لكل حد الكفاية أولاً ثم لكل تبعاً لعمله :

وإستناداً إلى أن المال في الاسلام هو مال الله والبشر مستخلفون فيه ، كان المبدأ أو الأصل الاقتصادي الاسلامي الهام بأن لكل حد الكفاية أولاً ثم لكل تبعاً لعمله . ومؤدى ذلك هو ما سبق أن أوضحناه في محاضراتنا وفي مختلف بحوثنا وكتبنا في مجال الاقتصاد الاسلامي بأنه : في الظروف غير العادية (الاستثنائية) كمجاعة أو حرب حيث تقل الموارد ، ولا تتوافر الحاجيات ، يتساوى المسلمون في حدّ الكفاف minimum Vital ، وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية m.de Suffisance ، وما فوق ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده . ويترتب على ذلك في نظرنا ما يلي :

١ - الاسلام لا يحترم الملكية الخاصة إلا بعد ضمان « حدّ الكفاف » : فحرمة الملكية الخاصة في الاسلام ، مشروطة بأن يتوافر لكل فرد حدّ الكفاف ، أيت الحد الأدنى اللازم لمعيشته . بمعنى أنه إذا وُجد في المجتمع الاسلامي جائع واحد أو عارٍ واحد ، فإن حق الملكية لأي فرد من أفراد هذا المجتمع لا يجب إحترامه ولا تجوز حمايته . ومؤدى ذلك أن هذا الجائع الواحد أو المضيق الواحد ، يسقط شرعية سائر حقوق الملكية إلى أن يشبع .

وهذا يفسّر لنا قول الرسول عليه الصلاة والسلام : (إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد) ^(٤) ، وقوله : (أيما أهل عرصة أصبح فيهم أمرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله) ^(٥) ، وقوله : (أن

(١) سورة الحشر ، الآية رقم ٧ .

(٢) سورة النور ، الآية رقم ٣٣ .

(٣) انظر الأحكام السلطانية للإمام الماوردي ، مرجع سابق .

- وكذا الخرج ليحيى بن آدم ، ص ٩٣ .

(٤) أخرجه ابو داود في سننه .

(٥) انظر مسند الامام احمد بن حنبل ، تحقيق الشيخ شاكر ، الجزء الرابع عشر من الطبعة الثانية لدار المعارف بمصر ، تحت رقم

الأشعرين إذا أرمלו في الغزو أو قلّ طعام عيالهم في المدينة حملوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموا بينهم في إناء واحد بالسوية ، فهم مني وأنا منهم (^١) ، وقوله في حالة سفر (من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له) (^٢) ويضيف الرواة أن الرسول ﷺ ذكر من صنوف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحدنا في مال .

وفي هذا المعنى يقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سدتها ما إتسع بعضنا لبعض ، فإذا عجزنا تأسّينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف) (^٣) ، كما يقول رضي الله عنه عام المجاعة سنة ١٨ هـ (لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل بيت عدتهم فيقاسمونهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحياة أي المطر - فعلت ، فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم) (^٤) .

وقد عبّر عن هذا المعنى الصحابي أبو ذر الغفاري بقوله : (عجت لمن لا يجد القوت في بيته ، كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه) (^٥) . وهو ما عبّر عنه الامام ابن حزم في كتابه المحلى بقوله أنه إذا مات رجل جوعاً في بلد اعتبر أهله قتله وأخذت منهم دية القتل ، ويضيف ابن حزم بأن للجائع عند الضرورة أن يقاتل في سبيل حقه في الطعام الزائد عند غيره (فان قُتل - أي الجائع - فعلى قاتله القصاص ، وإن قُتل الجائع فإلى لعنة الله لأنه منع حقاً وهو طائفة باغية) (^٦) . وعبر عنه الفقيه أحمد بن الدلجي في كتابه الفلاكة والمفلوكون (أي الفقر والفقراء) بقوله (إن من حق المحروم أن يرى النعم التي بأيدي الناس مغصوبة ، والمالك المستحق يطالب بإسترداد ماله من أيدي الغاصبين) (^٧) .

٢ - الإسلام لا يسمح بالثروة والغنى إلا بعد ضمان « حد الكفاية » لكل فرد من أفراد المجتمع ، أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان ، والواجب لكل من يتواجد في مجتمع إسلامي أياً كانت ديانته وأياً كانت جنسيته . وهو ما يوفره لنفسه بجهده وعمله ، فإن عجز عن ذلك بسبب خارج عن إرادته كمرض أو شيخوخة ، إنتقلت مسؤولية ذلك الى بيت مال المسلمين أي خزانة الدولة . وقد روى أبو يوسف في كتابه الخراج وأبو عبيد في كتابه الأموال ، كيف أن الخليفة عمر بن الخطاب في تفقده للأموال ،

(١) رواه البخاري ومسلم .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه .

(٣) سيرة عمر بن الخطاب ، لابن الجوزي ، لناشره المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة ، ص ١٠١ .

(٤) انظر طبقات ابن سعد ، طبعة بيروت ، الجزء الثالث ، ص ٣١٦ .

(٥) انظر عبد الحميد جودة السحار ، أبو ذر الغفاري ، مطبوعات مكتبة مصر ، الطبعة الثامنة .

(٦) انظر الامام ابن حزم ، المحلى ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، المسألة رقم ٧٢٥ ص ٢٢٦ و ٢٢٧ .

(٧) انظر الفقيه أحمد بن علي الدلجي ، الفلاكة والمفلوكون ، طبعة سنة ١٣٢٢ هـ ، لناشره مكتبة ومطبعة الشعب بالقاهرة

دهش حين رأى شيخاً يتكفف الناس فسأله : من أي أهل الكتاب أنت ؟ فقال يهودي ، فسأله : وما ألباك الى هذا ؟ قال : الجزية والحاجة والسن ، فأمر عمر بطرح جزيته وأن يُعان من الزكاة بإعتباره مسكيناً ، وأرسل إلى خازن بيت المال بقوله : (أنظر الى هذا وضربائه ، فوالله ما أنصفناه ، إن أكلنا شبيبته ثم نخذه عند الهرم) ^(١) . كما روى البلاذري في كتابه فتوح البلدان ، كيف أن الخليفة عمر بن الخطاب وهو في أرض الشام مر على قوم فقراء مرضى الخدام ، فأمر أن يعطوا من الزكاة وأن يجري عليهم الطعام بانتظام ^(٢) .

فضمن حدّ « الكفاية » لا « الكفاف » لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي ، أياً كانت ديانته أو جنسيته ، هو في الاسلام أمر جوهري مقدس باعتباره حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق ، وفي إنكاره أو إغفاله تكذيب للدين نفسه وإهدار للاسلام بقوله تعالى : ﴿ أرأيت الذي يكذب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحضّ على طعام المسكين ﴾ ^(٣) . ومن ثم يقول سيدنا علي بن أبي طالب (إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم) ^(٤) ، ويقول الإمام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية (تقدير العطاء معتبر بالكفاية) ^(٥) .

ومن ثم فإن الاسلام لا يسمح بالثروة والغنى مع وجود الفقر والعوز ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾ ^(٦) ، ويقول تعالى : ﴿ وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ ^(٧) ، ويقول تعالى : ﴿ وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ﴾ ^(٨) ، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : (من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلى علي) ^(٩) ، وفي رواية أخرى (من ترك كلا ، فليأتني فأنا مولاه) أي من ترك صغاراً محتاجين فليأتني بصفتي الدولة فأنا مسؤول عنهم كفيل بهم ، وقوله عليه السلام : (من ترك ضياعاً فعليّ ضياعه) ^(١٠) .

(١) انظر الامام ابو يوسف ، في كتابه الخراج طبعة سنة ١٣٤٦ هـ ، لناشره المطبعة السلفية بالقاهرة ص ١٥٠ . وكذا الامام ابو عبيد ، في كتابه الأموال ، طبعة سنة ١٩٦٨ ، لناشره مكتبة الكليات الازهرية بالقاهرة ، ص ٤٦ -

(٢) انظر الامام البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ١٢٥ .

(٣) سورة الماعون ، الآيات من ١ الى ٣ .

(٤) الامام ابن حزم ، المحلى ، مرجع سابق ص ٢٢ .

(٥) الامام الماوردي ، الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

(٦) سورة النور ، الآية رقم ٣٣ .

(٧) سورة الذاريات ، الآية رقم ١٩ .

(٨) سورة الإسراء ، الآية رقم ٢٦ .

(٩) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(١٠) انظر مسند الامام احمد بن حنبل ، تحقيق الشيخ شاكر ، مرجع سابق ، الجزء ١٤ تحت رقم ٧٨٤٨ .

٣- الاسلام لا يضع حداً أعلى للملكية أو الإغتناء : وانه متى توافر لكل فرد في المجتمع الاسلامي « حد الكفاية » أي المستوى اللائق للمعيشة والذي تضمنه الدولة لكل مواطن إذا عجز هو عن تحقيقه لسبب خارج عن إرادته ، فإنه يكون لكل تبعاً لعمله وسعيه في الأرض دون قيد أو حد أعلى للملكية او الثروة والإغتناء . فالقرآن يقول : ﴿ للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما إكتسبن ﴾ ^(١) ، والحديث النبوي يقول (لا بأس بالغنى لمن إتقى) ^(٢) .

والله تعالى إذ يقول : ﴿ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ، ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ﴾ ^(٣) ، وإذ يقول تعالى : ﴿ والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ﴾ ^(٤) ، نجده سبحانه يقول : ﴿ ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون ﴾ ^(٥) ، ويقول تعالى : ﴿ وفضل الله لمجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً ، درجات من مغفرة ورحمة ﴾ ^(٦) . فإغتناء الناس وتفاوتهم في أرزاقهم ومعيشتهم ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات وتفضيل بعضهم على بعض ، ليس إعتباطاً وإنما هو بقدر ما يذلونه من جهد وعمل صالح ، وصدق الله العظيم : ﴿ أن ليس للانسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الأوفى ﴾ ^(٧) .

وعليه فانه في ظل الاقتصاد الاسلامي ، يصح أن يتواجد أثرياء للغاية مما نطلق عليه اصطلاح مليونير أو بليونير ، ولكنه مليونير أو بليونير ملتزم بالشرع . فهو على نحو ما سنبينه لا يملك أن يكتز ماله أو يحبسهُ عن التداول والانتاج ، ولا يملك أن يصرف ماله على غير مقتضى العقل وإلا عُذُ سفيهاً وجاز الحجر عليه ، ولا يملك أن يعيش عيشة مترفة وإلا عُذُ بنص القرآن مجرمًا ، وهو مطالب دائماً بإنفاق الفائض عن حاجته في سبيل الله سواء في صورة إنفاق مباشر على المحتاجين ، أو استثمار لأموال على المجتمع . وفوق ذلك كله فان الحاكم أو أولياء الأمر أي الدولة الاسلامية مطالبة بالتدخل لمنع استثمار أقلية بخيرات المجتمع إعمالاً لقوله تعالى : ﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ ^(٨) ، ومطالبة دائماً بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع وبالقدر الذي يحقق التكامل لا التناقض والتعاون لا التصارع .

(١) سورة النساء ، الآية رقم ٣٢ .

(٢) انظر الامام محمد النيسابوري المعروف بالحاكم ، المستدرک على الصحيحين في الحديث ، لناشره مكتبة النصر الحديثة

بالرياض ، الجزء الثاني ، ص ٣ .

(٣) سورة الزخرف ، الآية رقم ٣٢ .

(٤) سورة النحل ، الآية رقم ٧١ .

(٥) سورة الأحقاف ، الآية رقم ١٩ .

(٦) سورة النساء ، الآية رقم ٩٤ ، ٩٥ .

(٧) سورة النجم ، الآيات من رقم ٣٩ الى ٤٢ .

(٨) سورة الحشر ، الآية رقم ٧ .

ج - - الارتفاع بالتنمية الاقتصادية الى مرتبة الفريضة والعبادة :

إعتبر الاسلام تعمير الكون وتنمية الانسان ليكون بحق خليفة الله في أرضه بقوله تعالى : ﴿ إني جاعل في الأرض خليفة ﴾ ^(١) ، وهو غاية خلقه ووجوده بقوله تعالى : ﴿ هو أنشأكم من الأرض وإستعمركم فيها ﴾ ^(٢) ، أي كلفكم بعمارته فلم يخلق الله تعالى الانسان في هذه الدنيا عبثاً أو لمجرد أن يأكل ويشرب ، وإنما خلقه لرسالة يؤديها ، هي أن يكون خليفة الله في أرضه : يدرس ويعمل ، وينتج ويعمر ، عابداً الله شاكراً فضله ، ليقابله في نهاية المطاف بعمله وكدحه بقوله تعالى : ﴿ يا أيها الانسان إنك كادح الى ربك كدحاً فملاقيه ﴾ ^(٣) . بل لقد جعل الاسلام صدق العمل والكدح أو بطلانه ، هو سبيل سعادة المرء أو شقائه في الدنيا والآخرة ، بقوله تعالى : ﴿ من كان في هذه أعمى ، فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً ﴾ ^(٤) .

ولقد بلغ حرص الاسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا ، أن قال الرسول عليه الصلاة والسلام (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة - أي شتلة - فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها ، فليغرسها فله بذلك أجر) ^(٥) . وساوى الاسلام بين المجاهدين في سبيل الدعوة الاسلامية ، وبين الساعين في سبيل الرزق والنشاط الاقتصادي بقوله تعالى : ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله ﴾ ^(٦) . أكثر من ذلك إعتبر الاسلام السعي على الرزق وخدمة المجتمع وتنميته من أفضل ضروب العبادة : فقد ذكر للرسول عليه الصلاة والسلام رجل كثير العبادة ، فسأل من يقوم به ، قالوا أخوه ، فقال عليه السلام (أخوة أعبد منه) ^(٧) . وقد أراد أحد الصحابة الخلوة والإعتكاف لذكر الله ، فقال الرسول عليه الصلاة والسلام (لا تفعل فان مقام أحدكم في سبيل الله - أي في خدمة المجتمع وتنميته - أفضل من صلاته في بيته ستين عاماً) ^(٨) ، ويقول عليه الصلاة والسلام (لكل أمة سياحة ، وسياحة أمتي الجهاد في سبيل الله) ^(٩) ، أي تعمير الكون وتنمية الانسان ليكون بحق خليفة الله في أرضه .

ونخلص من ذلك أن التنمية الاقتصادية في الاسلام ، هي فريضة وعبادة ، بل هي من أفضل

(١) سورة البقرة ، الآية رقم ٣٠ .

(٢) سورة هود ، الآية رقم ٦١ .

(٣) سورة الإنشقاق ، الآية رقم ٦١ .

(٤) سورة الإسراء ، الآية رقم ٧٢ .

(٥) أخرجه البخاري واحمد بن حنبل .

(٦) سورة المزمل ، الآية رقم ٢٠ .

(٧) الجامع الصغير للسيوطي .

(٨) المستدرک للحاكم النيسابوري .

(٩) المستدرک للحاكم النيسابوري .

ضروب العبادة ، وإن المسلمين قادة وشعوباً مقربون الى الله تعالى بقدر تعميرهم للدنيا وأخذهم بأسباب التنمية الاقتصادية ، وذلك بمفهومها الاسلامي الذي يميّزها عن سائر المذاهب والأنظمة الاقتصادية السائدة . ذلك لأن التنمية الاقتصادية الاسلامية ، بحسب تحليلنا لها ، هي تنمية شاملة ، ومتوازنة ، وغايتها الانسان نفسه ليكون بحق خليفة الله على أرضه .

١ - أما انها تنمية شاملة : فذلك لأنها لا تستهدف رقيّ الانسان مادياً فحسب ، وإنما روحياً بصفة أساسية . والروحانية في الاسلام ، ليست كما يتصور البعض مسألة ميتافيزيقية أو غيبية ، وإنما هي العمل الصالح إيماناً بالله وإعتباراً أو مراعاة له تعالى سواء كان ذلك الايمان أو تلك المراعاة والإعتبار المتأصلة في العقل والنفس والمتمثلة في النشاط والسلوك مردّها خشيته تعالى والخوف من عقابه ، أو كان مردّها إبتغاء مرضاته والفوز بجنته .

فالاسلام كما سبق أن أوضحنا بكتابنا (ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية) ، لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي ، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي . فكل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الانسان ، هو في نظر الاسلام عمل روحي أو أخروي ، طالما كان مشروعاً وكان يتجه به إلى الله تعالى (٧٠) . فالله تعالى ما خلق الجن والإنس إلا ليعبدون ، أي ليعملون عملاً صالحاً ، والايمان في الاسلام ليس إيماناً مجرداً ABSTRAIT ولكنه إيمان محدد CONCRET مرتبط بالعمل الصالح .

وإن مبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الاسلامية ، يقتضي ان تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكّل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وتطبيب وترفيه وحرية العمل وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية . الخ ، بحيث لا تقتصر التنمية على إشباع بعض الضروريات أو الحاجيات دون الأخرى . ومن هنا لا يقبل الاسلام « تنمية رأسمالية » تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز ، كما لا يقبل « تنمية اشتراكية » تضمن لقمة الخبز وتقتل حرية التعبير (٧١) .

٢ - وأما أنها تنمية متوازنة : فذلك لأنها لا تستهدف زيادة الانتاج فحسب بقوله تعالى : ﴿ واعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ (٧٢) ، وإنما تستهدف أساساً عدالة التوزيع بقوله تعالى (أعدّلوا هو أقرب للتقوى) (٧٣) ، بحيث يعمّ الخير جميع البشر أياً كان موقعهم في المجتمع وأياً كان مكانهم في الكون . ذلك أن هدف الاسلام من التنمية الاقتصادية هو أن يتوافر لكل فرد ، أياً كانت جنسيته أو ديانته أي بصفته إنساناً ، حد الكفاية لا الكفاف ، أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب

(١) انظر كتابنا (ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية وأهمية الاقتصاد الاسلامي) ، مرجع سابق ، ص ٥٤ وما بعدها .

(٢) سورة التوبة ، الآية رقم ١٠٥ .

(٣) سورة المائدة ، الآية رقم ٨ .

زمانه ومكانه لا مجرد المستوى الأدنى للامعاشة . وذلك حتى يستشعر نعم الله وفضله ، فيتجه تلقائياً الى حمده وشكره تعالى وعبادته ، هذا الحمد والشكر الذي لا يعبر عنه في الاسلام بالقول والإمتنان فحسب وإنما بالعمل والإخلاص فيه لقوله تعالى : ﴿ إعملوا آل داود شكراً ﴾ (١) ، وهذه العبادة التي لا تتمثل في الاسلام بالصلاة والتوجه الى الله فحسب وإنما أساساً بخدمة الغير ومد يد العون لكل محتاج لقوله تعالى : ﴿ لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ﴾ (٢) .

فالاسلام على نحو ما سبق إيضاحه ، إذ يتطلب زيادة الانتاج ، يستلزم في نفس الوقت عدالة التوزيع ، بحيث لا يغني أحدهما عن الآخر . ومن ثم لا يقبل الاسلام « تنمية رأسمالية » تستهدف تنمية ثروة المجتمع دون نظر الى توزيع الثروة . وإذا كانت « التنمية الاشتراكية » تؤكد العلاقة بين أشكال الانتاج والتوزيع ، إلا أننا نرى أن نظام التوزيع يتبع دائماً شكل الانتاج ، في حين يرفض الاسلام هذه التبعية بحيث أياً كانت أشكال الانتاج السائدة فإنه يضمن أولاً حد الكفاية لكل فرد ، وذلك كحق إلهي مقدس يعلو فوق كل الحقوق ، ثم بعد ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده ، وبحيث إذا لم يتوافر حد الكفاية لكل مواطن وهو ما لا يكون إلا في ظروف إستثنائية كمجاعة أو حرب تأسى الجميع في حد الكفاف .

وإن مبدأ التوازن في المفهوم الاسلامي للتنمية الاقتصادية ، يقتضي ان تتوازي جهود التنمية . ومن ثم لا يقبل في الاسلام أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى ، أو ان تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة ، أو أن تقدم الكماليات او التحسينات على الضروريات او الحاجيات ، أو أن تسبق الصناعات الثقيلة أو المستوردة الصناعات الإستهلاكية او المحلية ، أو أن يركّز على المشروعات الانتاجية دون الخدمات والتجهيزات الأساسية . . الخ من الأخطاء العديدة التي وقعت فيها مختلف الدول العربية والاسلامية ، مقلدة دون وعي تجارب شرقية أو غربية ، غافلة أو جاهلة الصيغة الاسلامية بضرورة « التوازن الانمائي » . ولا شك ان التنمية الاقتصادية غير المتوازنة التي نراها في أغلب دول العالم الاسلامي مركزة على جزء من الاقتصاد القومي دون بقية الأجزاء ، هي تنمية مشوهة Deformé بل هي في حقيقتها تنمية للتخلف إذ تزيد من تدهور بقية الأجزاء .

٣ - وأما إن غايتها الانسان نفسه : ليكون بحق خليفة الله في أرضه ، فذلك ما يحدد بواعث او غاية التنمية الاقتصادية الاسلامية وآثارها .

ففي التنمية الرأسمالية : الباعث هو تحقيق أكبر قدر من الربح ، مما يؤدي عادة الى الانحراف بالانتاج عن توفير احتياجات المجتمع الضرورية مع وفرة انتاج السلع الكمالية التي يطلبها الأغنياء

(١) سورة سبأ ، الآية رقم ١٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية رقم ١١٤ .

والمترفون ، وما يصاحب ذلك من سيادة المادة ومختلف المساوئ الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الغربية .

وفي التنمية الاشتراكية : الباعث هو سد احتياجات الدولة وفق أطماع وسياسات القائمين على الحكم ، لا وفق احتياجات ورغبات المواطنين أنفسهم ، مما يهدد كلية حرية الفرد ويجعل منه ترس أو أداة لا غاية .

أما التنمية الاسلامية : فباعثها ليس الربح شأن التنمية الرأسمالية ، ولا أهواء القائمين على الحكم شأن التنمية الاشتراكية ، وإنما هو ضمان حد الكفاية لكل مواطن ليتحرر من أية عبودية ، أو حاكمية إلا عبودية وحاكمية الله وحده .

فغاية التنمية الاسلامية هو الانسان نفسه لا تستعبده المادة شأن التنمية الرأسمالية ، ولا يستغله الغير شأن التنمية الاشتراكية ، وإنما محرراً مكرماً يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح ليسعد في الأرض ويفوز بجنة الله في الآخرة .

د - الجمع بين كل من « الضمان الاجتماعي » و« التكافل الاجتماعي » :

١ - يُراد بالضمان الاجتماعي في الاسلام ، إلزام الدولة الاسلامية نحو كافة المقيمين بها ، أياً كانت ديانتهم أو جنسياتهم ، وذلك بتقديم المساعدة للمحتاجين منهم في الحالات الموجبة بتقديمها كمرض أو عجز أو شيخوخة ، متى لم يكن لهم دخل أو مورد يوفر لهم حد الكفاية ، ودون تطلب تحصيل اشتراكات مقدماً . والأخذ بالضمان الاجتماعي في الاسلام ، هو من قبيل تطبيق النص أي ما ورد بالقرآن والسنة فيما يتعلق بالزكاة ^(١) .

٢ - أما التكافل الاجتماعي ، فهو إلزام الأفراد بعضهم نحو بعض ، وهو لا يقتصر في الاسلام على مجرد التعاطف المعنوي من شعور الحب والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . بل يشمل أيضاً التعاطف المادي بالتزام كل فرد قادر بعون أخيه المحتاج ويتمثل فيما يسميه رجال الفقه الاسلامي بحق القرابة ^(٢)

(١) وهذا ما يميز الضمان الاجتماعي في الاسلام ، عن التأمين الاجتماعي والذي يمكن الأخذ به في الاسلام بموجب المصلحة . والتأمين الاجتماعي ، كما هو معروف تتولاه الدولة والمؤسسات الخاصة ، ويتطلب مساهمة المستفيد باشتراكات يؤديها ، وتمنح له مزايا التأمين أياً كان نوعها ، وذلك متى توافرت له شروط إستحقاقها بغض النظر عن فقره أو غناه . - انظر في تفصيل ذلك كتابنا الثالث من سلسلة الاقتصاد الاسلامي والمعنون (الاسلام والتأمين) ، طبعة سنة ١٩٧٩ ، لناشره عالم الكتب بالقاهرة والرياض ، ص ٢١ وما بعدها .

(٢) حق القرابة هو إلزام المسلم الغني بالانفاق على قرابته الوثيقة من الفقراء كأصوله وفروعه حيث يعتبرون جزءاً منه ويلتزم شرعاً بهم . ومن ثم فإن إنفاق الفرد على أولاده أو أحفاده أو والديه أو أخويه أو الفقراء لا يعيقه من أداء الزكاة ، ذلك إن دفع زكاته إلى قرابته الوثيقة عن يعتبرون جزءاً منه ، يعتبر كأنه دفعها الى نفسه فلا تجزئ ، وهو إن أسقط عنه حق القرابة فإنه لا يسقط عنه حق الزكاة ، =

وحق الماعون ^(١) ، وإلتزام الضيافة ^(٢) وإلتزام الانفاق في سبيل الله ^(٣) . والأخذ بالتكافل الاجتماعي في الاسلام هو من قبيل تطبيق النص ، وهو ما عبّرت عنه الآية الكريمة بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَقْبَلُوا مِنْ يَدَيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ ﴾ ^(٥) والعفو هنا هو كل ما زاد عن الحاجة ، وقوله عليه الصلاة والسلام : (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً) ^(٦) ، وتلخيصه عليه الصلاة والسلام علامة الايمان بقوله : (والله لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) ^(٧) .

٣ - ونخلص مما تقدم أن الاسلام هو دين الضمان الاجتماعي من حيث التزام الدولة ، وهو دين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد . ويتمثل الضمان الاجتماعي في الاسلام كما سبق أن أشرنا في ضمان « حد الكفاية » لا « حد الكفاف » لكل فرد يتواجد في مجتمع إسلامي أياً كانت ديانته وأياً كانت جنسيته تكفله له الدولة الاسلامية عن طريق مؤسسة الزكاة وذلك متى عجز ان يوفره لنفسه لسبب خارج عن إرادته ، كمرض أو عجز أو شيخوخة . الخ ^(٨) . ثم يأتي التكافل الاجتماعي من جانب الأفراد ، كعنصر مكمل لإلتزام الدولة وجهودها في إزالة الفوز والقضاء على الفقر .

= بخلاف القرابة البعيدة ، فيفضل أداء الزكاة اليها متى كانوا محتاجين لقوله عليه السلام (الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذي الرحم إثنان صدقة وصلة) - رواه احمد بن حنبل والنسائي والترمذي والحاكم في مستدركه .

(١) يُراد بحق الماعون إعارة الأشياء الصغيرة التي يحتاجها الجيران بعضهم من بعض ، فمانحها مستحق للويل كالمساهمي عن الصلاة المراتي لقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ، الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ - سورة الماعون ، الآيات من رقم ٤ الى ٧ . ولا جدال أن المكلف لا يستحسن الويل إلا على ترك واجب ، ومن ثم إعارة هذه الأشياء في الاسلام واجبة إلزاماً .

(٢) إلتزام الضيافة في الاسلام غايته ثلاثة أيام بقول الرسول عليه الصلاة والسلام (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، والضيافة ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة) رواه الشيخان البخاري ومسلم ، فإكرام الضيف في حدود ثلاثة أيام واجب ، بدليل تعلق الايمان عليه ، وبدليل جعل ما بعد الثلاثة أيام صدقة تطوع .

(٣) روى ان الرسول عليه السلام قال (إن في المال حقاً سوى الزكاة) ، ثم تلا قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ .. آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ .. وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ . كما أن النص عن كل من الانفاق والزكاة على حدة في آية واحدة ، قاطع بأن كليهما يختلف عن الآخر وأنها فريضتان مختلفتان . أنظر تفسير الطبري ، جزء ٣ ، صفحة ٣٤٨ من طبعة دار المعارف بمصر - وكذا تفسير القرطبي لذات الآية .

(٤) سورة الحجرات ، الآية رقم ١٠ .

(٥) سورة البقرة ، الآية رقم ١٩٥ .

(٦) سورة البقرة ، الآية رقم ٢١٩ .

(٧) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٨) انظر كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الاسلامي والمعنون « الاسلام والضمان الاجتماعي » ، الطبعة الثانية لسنة

١٤٠٢ / ١٩٨٢ ، لناشره دار ثقيف للنشر والتأليف بالملكة العربية السعودية .

إننا لا نقول مع الاشتراكيين أن أساس الخروج من المشكلة الاقتصادية هو الدولة ولا مع الرأسماليين بأن أساس الخروج من هذه المشكلة هو الأفراد والجهود الذاتية . ولكننا نقول بما يقرره الاسلام من ضرورة التعاون بين الدولة والأفراد ، وإن لكل منهما مجاله بحيث يكمل كل منهما الآخر ولا يستغني أحدهما عن الآخر . والواقع أن الدولة لا تستطيع القيام بكل شيء ، وإن تدخلها المطلق أو إحجامها المطلق ، يؤدي إلى مساوئ عديدة ، والمناط في الاقتصاد الاسلامي هو تحقيق التعاون والتكامل بين الدولة والأفراد على الوجه السابق بيانه .

هـ : معيار تقويم الدولة في نظر الاقتصاد الاسلامي

١ - وفي إعتقادنا أن معيار الحكم في الاقتصاد الاسلامي على أي دولة في العالم ، ليس هو بمقدار ما بلغت هذه الدولة من مستوى حضاري أو تكنولوجي ، أو ما تملكه تلك الدولة من ثروة مادية أو بشرية ، ولا هو بمقدار ما يخص كل فرد من الدخل القومي . . الخ . وإنما هو بالمستوى المعيشي اللائق الذي يتوافر أو تضمنه الدولة لأقل أو أضعف مواطن فيها ، لتحرره بذلك من عبودية الحاجة ومشاعر الحقد والحرمان ، مستشعراً نعمة الله راضياً متعاوناً مع مجتمعه ، وكما عبّر عن ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية (ان الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته ، لأنه خلق الخلق لعبادته) (١) .

٢ - وضمان حد الكفاية لكل مواطن ، يعتبر من أوليات الاقتصاد الاسلامي . وهو على نحو ما أشرنا يعتبر في نظر الاسلام هو صميم الدين ، وأن مجرد إنكاره أو إهداره هو تكذيب لرسالة الاسلام . ويعتبر الحق الناشئ عنه هو حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق ، ومن ثم فهو حق مقدس يلتزم به كل مجتمع إسلامي ، وهو ما عبّر عنه الامام الشافعي في عبارة فقهية مشهورة عنه بقوله : (إن للفقراء أحقية إستحقاق في المال ، حتى صار بمنزلة المال المشترك بين صاحبه وبين الفقير) .

٣ - إن ما إستهدفه الاسلام منذ أربعة عشر قرناً ، بأصوله ومبادئه في مجال التوزيع الشخصي أو الايديولوجي ، هو القضاء على الفقر الذي وصفه الرسول عليه السلام بأنه كاد أن يكون كفراً ، بل أكد أن الكفر والفقر يعدلان . ومن ثم كان للاسلام سياسته المتميزة في التوزيع ، والتي على نحو ما أسلفنا تضمن أولاً حد الكفاية لكل مواطن ولو أدى الأمر في مجتمع فقر فشح فيه الموارد والثروة ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية ، ثم بعد ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده مهما بلغ ما يحصل عليه من ثروة او دخل ، مع قيود صارمة في إستخدام المال ترشيداً للاستهلاك .

(١) انظر الامام ابن تيمية ، في كتابه السياسة الشرعية ، لناشره المطبعة السلفية بالقاهرة ، طبعة سنة ١٣٨٧ هـ ، ص ٢٢ .

الفرع الثاني

التوزيع العملي أو الوظيفي أو مكافأة عناصر الانتاج

١ - في الاقتصاد الرأسمالي :

عناصر الانتاج أربعة هي : العمل وعائده الأجر ، والطبيعة وعائدها الربح ، ورأس المال وعائده الفائدة ، والمنظم وعائده الربح .

ويتحدد ثمن أو قيمة كل عنصر من عناصر الانتاج سلفة الذكر على أساس سعر السوق ، وهو ما يتحدد بحسب العرض والطلب .

٢ - وفق الاقتصاد الاشتراكي :

عنصر الانتاج الأساسي هو العمل سواء كان يدوياً أو عقلياً ، وعائده الأجر أو الراتب . وهو ما تحدده السلطات حسب خطة التنمية الاقتصادية آخذة في الاعتبار قوى العرض والطلب دون أن تتقيد بهما تقيداً تاماً .

أما بقية عناصر الانتاج ، كالتبيعة ، ورأس المال ، والمنظم ، فتظل موجودة وإنما ينتقل عائدها الى الدولة تنصرف فيها حسب خطة التنمية ^(١) .

٣ - أما في الاقتصاد الاسلامي :

فعناصر الانتاج اثنان هما : العمل ورأس المال ، مع ملاحظة أن رأس المال وحده لا يكون له عائد إلا إذا ساهم مع العمل في الغرم ، وحيث أن يكون له نصيب في العائد (أيأ كانت سببه بحسب الاتفاق) وذلك في صورة « ريع » لا فائدة او « إيجار » لا ريع .

وقد قلنا بأن عناصر أو عوامل الانتاج في المفهوم الاسلامي هما اثنان فقط : العمل ورأس المال ، وذلك إستناداً إلى إجماع فقهاء المسلمين على توزيع الربح وهو عائد او حصيلة الانتاج ، بين العمل ورأس المال . ففي عقد « المضاربة » ويسمى أيضاً « بالمقارضة » يقدم أحد الشركاء وهو رب المال أي المقارض « رأس المال » ، بينما يقدم الشريك الآخر وهو رب العمل أي المضارب « عمله » وقد سمي كذلك لأنه يضرب في الأرض ويسعى فيها قصداً الى المال وتنمية الثروة .

(١) انظر تفصيل ذلك لدى الدكتور صلاح الدين نامق ، في مؤلفه « أسس علم الاقتصاد الاشتراكي » لناشره دار المعارف بالقاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٦ ، ص ١٦١ وما بعدها .

أما من حيث مكافأة عنصري الانتاج سالفى الذكر « رأس المال » والعمل « فإن الاسلام يحترم أساساً إرادة الطرفان « رب المال » و« رب العمل » ، فنصيب كل منهما او عائد كل عنصر يتحدد بالاتفاق . وهذا الاتفاق يحكمه في الفقه الاسلامي أمران :

أولهما : سعر السوق أي قوى العرض والطلب ، والتي تحدد نصيب أو عائد كل من العمل ورأس المال في المضاربة أي العملية الانتاجية .

ثانيهما : ألا يكون سعر السوق على الوجه المتقدم مغللاً أو مجحفاً بحق أحد الطرفين « رب المال » او « رب العمل » ، وإلا تعين على ولي الأمر أي الدولة التدخل لتحديد الثمن أي عائد كل عنصر من عناصر الانتاج ، وذلك بالقدر الذي يحقق العدل والتوازن بين أطراف العملية الانتاجية ، باعتبار أن هذا العدل أو التوازن هو غاية ما يحرص عليه الاسلام بقوله تعالى : ﴿ لا تَظْلِمُونَ ولا تُظْلَمُونَ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾ ^(٢) ، وقوله ﷺ : (لا تهضموا الناس حقوقهم فتكفروهم) ^(٣) . وعليه فانه من المتفق عليه إلترام الدولة الاسلامية بالتدخل في تحديد أدنى الأجور بما تضمن « حد الكفاية » أو « تمام الكفاية » وليس مجرد « حد الكفاف » مما سبق بيانه ، وكذلك إلترامها بالتدخل في تحديد الأسعار على نحو ما سنبينه .

ومؤدى ما تقدم ، انه في مجال التوزيع الوظيفي أو مكافأة عناصر الانتاج ، يعتمد المذهب الاقتصادي الاسلامي شأن المذهب الاقتصادي الفردي والنظم الرأسمالية المتفرعة عنه ، بسعر السوق ولكنه يخالف هذا المذهب في الاعتماد الكلي على سعر السوق ، بل يتطلب تدخل الدولة في تحديد السعر أو مكافأة عناصر الانتاج ، متى كان هذا السعر مجحفاً بأحد أطراف العملية الانتاجية او حتى المستهلك . وإذا صح المذهب الاقتصادي الاسلامي يتطلب شأن المذهب الاقتصادي الجماعي والنظم الاشتراكية المتفرعة عنه ، تدخل الدولة في مكافأة عناصر الانتاج وتحديد الثمن ، إلا أنه يخالفه في أساس أو سبب هذا التدخل وفي تحديد نطاقه او مداه . ذلك ان هذا التدخل مشروط في الاسلام بتدخل عوامل اخرى غير قوى العرض والطلب كغش أو احتكار أو غيره مما يجعل ثمن السوق غير عادل او مجحفاً بأحد أطراف العملية الانتاجية أو بالمستهلك ذاته ، كما لا يكون التدخل مطلقاً حسبما تقدره الدولة ، بل هو بالقدر الذي يحقق العدل والتوازن بين أطراف العملية الانتاجية وبين هؤلاء والمستهلك ذاته .

ولقد تعددت أخيراً الكتابة حول عناصر الانتاج في الاسلام وعوائده ، وذلك في مختلف رسائل

(١) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٧٩ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية رقم ٨٥ .

(٣) سورة الرحمن ، الآية رقم ٩ .

الماجستير والدكتوراه التي أشرفنا على إعدادها ومناقشتها بكلية التجارة بجامعة الأزهر . ونخص بالذكر رسالة الدكتوراه للدكتور ابراهيم الطحاوي في مارس سنة ١٩٧٢ والمعنونة (الاقتصاد الاسلامي مذهباً ونظماً) في فصلها الخاص بعوائد عناصر الانتاج ما يقره وما لا يقره الاسلام ، وكذلك رسالة الماجستير للدكتور رفعت العوضي في مايو سنة ١٩٧٢ والمعنونة (نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد المعاصر) . وقد قام مجمع البحوث الاسلامية بمشيخة الأزهر بطبع هاتين الرسالتين ، ونضيف اليهما رسالة الدكتوراه للدكتور يوسف ابراهيم يوسف المعنونة (المنهج الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية) والتي أشرفنا على إعدادها ومناقشتها بكلية التجارة بجامعة الأزهر في مارس سنة ١٩٨٠ .

لذلك وحتى لا نخرج عن النطاق المحدد لدراستنا ، نوجز حديثنا حول التوزيع الوظيفي أو مكافأة عناصر الانتاج في الاسلام ، على النقاط الرئيسية التي تحتاج الى ربط وإيضاح ، على الوجه التالي :

أولاً : بالنسبة لعنصر العمل .

ثانياً : بالنسبة لعنصر رأس المال .

ثالثاً : بالنسبة لتحديد الأسعار .

أولاً : بالنسبة لعنصر العمل

يشمل عنصر العمل في الاسلام حسبنا أوضحنا ، « عمل العامل » وهو الجهد الذي يبذله الانسان لخلق المنفعة سواء كان هذا الجهد يدوياً كعمل الفلاح او الصانع ، أو عقلياً كعمل المدرس أو الطبيب أو المحامي .

كما يشمل « عمل المنظم » ، وهو الذي يوجه العملية الانتاجية ويوائم بين عناصر الانتاج المختلفة بما يحقق سير الانتاج ومضاعفته .

وعائد العمل في الاسلام يكون في شكل محدد وهو « الأجرة » او في شكل غير محدد وهو « الربح » .

ثانياً : بالنسبة لعنصر رأس المال

يشمل عنصر رأس المال في الاسلام حسبنا أوضحنا ، « الطبيعة » وهي الثروات التي ليس للانسان دخل في وجودها كالأرض والماء والحيوان والمناجم ، كما يشمل « رأس المال » بمعناه المعروف ، أي الثروات الناتجة عن تضافر العمل والطبيعة والتي لا تصلح لإشباع حاجات الناس مباشرة وإنما تستخدم لإنتاج مواد أخرى صالحة للإشباع المباشر ، ومن قبيل ذلك رؤوس الأموال السائلة كالنقد ورؤوس الأموال العينية كالمباني والآلات .

وعنصر رأس المال وحده ليس له عائد في الاسلام ، إذ المال لا يلد مالا . وإنما عائده إذا شارك عنصر العمل متحملاً غرمه ، كما يستفيد من غنمه ، وحيث أن يكون له عائد في شكل « أرباح » بالنسبة لرأس المال النقدي كالاموال السائلة ، أو في شكل « إيجار » بالنسبة لرأس المال العيني كالأطيان والمباني .

وهذا هو السبب في أن الاسلام لا يعترف بالفائدة كعائد لرأس المال وحده ^(١) ، كما لا يعترف بالربح كعائد للأرض وحدها ^(٢) . وإن تصور الاسلام لعناصر أو عوامل الانتاج وبالتالي عائده ، على الوجه السابق بيانه ، هو من أهم ما يميز الاقتصاد الاسلامي عن كل من الاقتصادين الوضعيين السائدين الرأسمالي والاشتراكي .

ثالثاً : بالنسبة لتحديد الأسعار

عندما يكون ثمن السوق الذي تحدده قوى العرض والطلب عادلاً ، أي غير مجحف بالبائع (عنصر نفقة إنتاج السلعة) أو المشتري (عنصر منفعة السلعة) ، فإنه لا يجوز شرعاً التسعير . وهذا ما حدث من الرسول عليه الصلاة والسلام ، حين رفض التسعير بقوله (إن الله هو المسعر الباسط الرازق ، واني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال) ^(٣) .

أما إذا صار ثمن السوق لأي سبب من الأسباب ، مجحفاً بأحد الطرفين « المنتج » أو « المستهلك » ، فإنه يصير لزماً على الدولة أن تتدخل . وهذا ما حدث في عهد الخليفة الثاني سيدنا عمر بن الخطاب حين حدد أسعار بعض السلع منعاً للتحكم والإضرار بالناس ، وذلك إعمالاً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام (من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم ، كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن نقعه بعظم من النار يوم القيامة) ^(٤) .

على أنه يجب أن يراعى في تحديد الأسعار ألا يلحق ضرراً بالمنتج أو المستهلك ، وإلا تحملت الدولة فروق الأسعار . وهو الأمر الذي عبّر عنه الامام ابن قيم الجوزية في كتابه الطرق الحكيمة بقوله (وجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير ، سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط) ^(٥) .

(١) انظر كتابنا « نحو اقتصاد إسلامي » ، الطبعة الثانية سنة ١٩٨١ ، لناشره شركة مكتبات عكاظ بجدة والرياض ، ص ١٢١ وما

بعدها .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٣) أخرجه أبو داود والترمذي .

(٤) أخرجه الترمذي وأبو داود .

(٥) انظر كتابنا المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، طبعة سنة ١٩٧٢ ، لناشره مكتبة النهضة العربية بالقاهرة ، ص ١٤٢ .

الفرع الثالث

العلاقة بين شكل الانتاج وكيفية التوزيع أو أثر تطور أساليب الانتاج على التوزيع

١ - بحسب الفكر الاقتصادي الوضعي :

هناك علاقة وثيقة بين تطور أشكال الانتاج وتطور العلاقات الاقتصادية بما فيها علاقات التوزيع . ذلك أن التوزيع في مجتمع رقيق أي يقوم على الرق ، غيره في مجتمع رأسمالي ، غيره في مجتمع اشتراكي . كما أن نظام التوزيع في مجتمع متخلف يستخدم في إنتاجه الوسائل البدائية ، غيره في مجتمع متقدم يستخدم التكنولوجيا الحديثة أي التقنية المتقدمة .

وأنه بحسب هذا الفكر الاقتصادي ، العامل المؤثر الذي يتوقف عليه كيفية التوزيع هو أشكال أو أساليب الانتاج السائدة .

٢ - وبحسب الفكر الاقتصادي الاسلامي :

فإن الأمر جد مختلف ، إذ يقرر بأنه مهما كانت ظروف المجتمع ، وأياً كانت أشكال الانتاج السائدة فيه ، وأياً كانت درجة تطوره ، فهناك حاجات إنسانية أساسية أو ثابتة تتمثل في المأكل والملبس والسكن والتطبيب والترفيه . . الخ ، يجب إعتبارها أولاً وتوفيرها دائماً .

وعليه فانه بحسب الاسلام يقوم التوزيع أولاً على أساس توفير الحاجات الأساسية للفرد كإنسان أي ضمان حد الكفاية إبتداء بغض النظر عن أدوات أو أشكال الانتاج السائدة ، وبغض النظر عن تقدم المجتمع أو تخلفه ثم بعد ذلك أو ثانياً يكون التوزيع بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة بما فيها أشكال وأساليب الانتاج .

٣ - قضية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي : -

وعليه فان قضية التوزيع ليست كما يرى الاقتصاديون الوضعيون لا سيما الماركسيون منهم هي قضية أشكال إنتاج أو أوضاع معينة للإنتاج تسود المجتمع بحيث تتطلب نظاماً معيناً للتوزيع يلائم سيرها أو نموها ، وبحيث يتغير التوزيع كلما تغيرت أو تطورت أشكال أو أساليب الانتاج .

ولمّا هي في نظر الاسلام قضية إنسان له متطلباته الضرورية أو حاجاته الأساسية ، والتي يتعين أولاً

وقبل كل شيء إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينمّيها ، سواء كان هذا الانسان في مجتمع متخلف يحترث الأرض بيديه ويستخدم في إنتاجه الوسائل البدائية أو كان في مجتمع متقدم يُصنّع المواد الأولية ويستخدم في إنتاجه قوة البخار أو الكهرباء أو الذرة .

ثم بعد ذلك ، أي بعد ضمان ما يسمّيه رجال الفقه الاسلامي بحد الكفاية لا الكفاف ، وما يعبر عنه البعض بحد الغنى أو تمام الكفاية ، لا مانع أن تتفاوت الثروة والدخول لكل بحسب عمله وكفاحه ، وفي حدود ما هو مقرر أو معترف به شرعاً على نحو ما سنبينه في الفرع التالي من دراستنا .

« الفرع الرابع »

حفظ التوازن الاقتصادي

أو

التفاوت المنضبط أو المتوازن

١ - عمر بن الخطاب يلخص سياسة التوزيع في الاسلام : -

وقد لخص الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سياسة التوزيع في الاسلام بقوله : (ما من أحد إلا وله في هذا المجال حق : الرجل وحاجته ... والرجل وبلاؤه أي عمله ...) ، ثم قوله (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددها ما اتسع بعضنا لبعض ، فاذا عجزنا تأسيساً في عيشنا حتى نستوي في الكفاف) (١) .

ويقول رضي الله عنه عام الرمادة أي المجاعة سنة ١٨ هـ (لولم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسموهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحيا « أي المطر » فعلت ، فانهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم) (٢) .

ومؤدى ذلك هو تأكيد ما إستخلصناه بأنه في الظروف غير العادية كحرب أو مجاعة يتساوى المسلمون في حد الكفاف ، وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية ، وما فوق ذلك يكون لكل تبعاً لعمله .

وأياً كان الأمر ، فإنه على نحو ما كشفنا عنه من واقع نصوص القرآن والسنة لا يسمح الاسلام بالثروة والغنى مع وجود الفقر والحرمان ، وإنما يبدأ الغنى والتفاوت فيه بعد كفاية « حد الكفاية » أي المستوى اللائق

(١) أنظر ابن الجوزي ، سيرة عمر بن الخطاب ، المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة . طبعة بدون تاريخ ، ص ١٠١ وما بعدها .

(٢) أنظر المرجع السابق وكذا الطبقات الكبرى لابن سعد ، الجزء الثالث ص ٣١٦ .

للمعيشة لا مجرد « حد الكفاف » أي المستوى الأدنى للمعيشة ، وذلك لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي أيًا كانت جنسيته أو ديانته أي بوصفه إنساناً وباعتبار ذلك حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق .

وأنه على خلاف سائر السياسات والفلسفات الروحية ، يدعو الاسلام الى المادة والرخاء الاقتصادي . بل يعتبر الاسلام الغنى واليسر المادي ، هو أساس التقدم والسمو الروحي . ذلك أن صحة الأبدان في الاسلام مقدمة على صحة الأديان ، إذ لا يمكن أن نتوقع من محروم مضيع أو جائع مشرد سوى الرذيلة والانحراف .

لذلك جاء الاسلام منذ أربعة عشر قرناً ، في عصر الجاهلية والعبودية والضياع ، ضامناً منذ البدء لكل فرد حد « الكفاية » لا « الكفاف » ، تكفله له الدولة كحق إلهي مقدس يعلو فوق كل الحقوق . ثم سمح بعد ذلك للفرد أن يثرى ويغتني لكل حسب جهده وعمله . فالمال في الاسلام هو زينة الحياة الدنيا وانه نعم العون للعبد الصالح ، وانه بقدر ما ندد الاسلام بالفقر ، وأنه كاد أن يكون كفراً بل الفقر والكفر يتساويان ، نجده يدعو الى المال والغنى وبحيث لا تنفرد فئة قليلة بالثروة بل يعم الخير الجميع . ويعتبر السعي على الرزق من أفضل ضروب العبادة ، بل يعان المرء من مال الزكاة لإستكمال حاجاته الضرورية بما في ذلك الزواج ولا يعان من مال الزكاة للانقطاع للعبادة ^(١) . ولعل أدق تصور للثروة والتوزيع في الاسلام ، قول الرسول عليه السلام (لا بأس بالغنى لمن إتقى) ^(٢) . وقوله (تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) ^(٣) .

٢ - التفاوت المنضبط أو المتوازن :-

أساس الثروة والغنى في الاسلام ، هو العمل . فالله تعالى إذ يقول : ﴿ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ﴾ ^(٤) وإذ يقول تعالى : ﴿ والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ﴾ ^(٥) ، نجده تعالى يقول : ﴿ ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون ﴾ ^(٦) ، ويقول تعالى : ﴿ فضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً ، درجات منه ومغفرة ورحمة ﴾ ^(٧) .

(١) أنظر كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الاسلامي ، والمعنون الاسلام والضمان الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٢) الحاكم في مستدركه .

(٣) البخاري ومسلم .

(٤) سورة الزخرف ، الآية رقم ٣٢ .

(٥) سورة النحل ، الآية رقم ٧١ .

(٦) سورة الأحقاف ، الآية رقم ١٩ .

(٧) سورة النساء ، الآية رقم ٩٥ ، ٩٦ .

وعليه بأنه على نحو ما سبق الإشارة اليه ، إغتناء الناس وتفاوتهم في أرزاقهم ومعيشتهم ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات وتفضيل بعضهم على بعض ، ليس في الاسلام إعتباطاً ، وإنما هو بقدر ما يبذلونه من جهد وعمل صالح . وصدق الله العظيم ﴿ وأن ليس للانسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ (٢) أي أكثركم عملاً صالحاً أو نافعاً إذ (أحب الناس الى الله أنفعهم للناس) (٣) .

وإذا كان الناس يتفاوتون في كفايتهم وفي مقدار ما يبذلونه من جهد ، فانه من الطبيعي أن يتفاوتوا في مقدار ما يُحصلونه من دخل ويكونونه من ثروة ، فالتفاوت في الدخل والثروات ، هو ما يقره الاسلام بإعتباره أمراً طبيعياً ، وباعتباره حافزاً على الجد والعمل ، إذ لو تساوى الجميع في توزيع الثروة أو تقاضى كل الأفراد دخولاً متقاربة لما غني أحدهم بزيادة جهده .

إلا أن التفاوت الذي يسمح به الاسلام هو التفاوت المنضبط أو المتوازن : أي بالقدر الذي يحفز على العمل ، ويحقق التكامل لا التناقض ، والتعاون لا الصراع . وبعبارة أخرى بالقدر الذي لا يكون فيه التفاوت غللاً ، بأن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس أو أن يستأثر أقلية بخيرات المجتمع ، مما يفقده توازنه ويمحق تماسكه .

وأنه بذلك يتميز الاقتصاد الاسلامي عن سائر المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية سواء منها : -

أ - المذهب الفردي ومختلف النظم الرأسمالية المتفرعة عنه : والتي تطلق من شأن التفاوت ، مما يؤدي إلى إستئثار الأقلية القوية بكل خيرات المجتمع وضياع الأغلبية الكادحة والمغلوبة على أمرها ، ويخلق الطبقة والإغتراب ويولد الكراهية والحسد والصراع وسائر المساوىء .

ب - المذهب الجماعي ومختلف النظم الاشتراكية المتفرعة عنه ، والتي تحرص على تغذية الكراهية والصراع بين الطبقات ، وتسعى إلى تحقيق المساواة الفعلية مضحية بالمبادرة والباعث الشخصي .

وأخيراً وبعد ضياع وتخبّط طويل ، وبعد تضحيات ومآسي على مدى القرون ، يعود العالم ليتنبه إلى ما سبق أن قرره الاسلام منذ أربعة عشر قرناً ، من ضرورة حفظ التوازن الاقتصادي سواء بين الأفراد على المستوى المحلي أو بين الدول على المستوى العالمي ، وترتفع اليوم الأصوات مجمعة على ضرورة إعادة توزيع الثروة والدخل على نحو يخفف حدة الصراع والتناقض . فهذا مكنمارا رئيس البنك الدولي في كتابه الصادر

(١) سورة النجم ، الآيات من رقم ٣٩ إلى ٤١ .

(٢) سورة الحجرات ، الآية رقم ١٣ .

(٣) يقول الحديث النبوي (الخلق كلهم عيال الله ، وأحبهم إليهم أنفعهم لعياله) ، أخرجه البخاري .

سنة ١٩٧٣ بعنوان « مائة دولة والفا مليون نسمة » يدق ناقوس الخطر منبهاً بأن ما يقرب من ثلثي الجنس البشري يعيش الفرد منهم بأقل من نصف دولار يومياً ويعاني الكثير منهم من أمراض سوء التغذية ، بينما تستهلك الدول الصناعية المتقدمة من موارد العالم بالنسبة للفرد بمعدل يزيد عن عشرين مرة عن مثيله في الدول النامية ويقرر بأنه (حين يكون أصحاب المزايا الكثيرة قلة محدودة ، ومن يعانون الفقر والحرمان كثرة غالبية ، وتتسع الهوة بين الفريقين بدل أن تضيق ، فالقضية لا تعدو إلا أن تكون قضية وقت يجب بعده إتخاذ خيار حاسم بين التكلفة السياسية للإصلاح والمخاطر السياسية للتمرد)^(١) ويؤكد تشنبري نائب رئيس البنك الدولي في كتابه الصادر سنة ١٩٧٤ بالاشتراك مع مجموعة من كبار الاقتصاديين بعنوان « إعادة التوزيع مع النمو » ، على ضرورة ربط التنمية بعدالة « التوزيع » ، وإن إعادة توزيع الثروة والدخول على المستويين القومي والعالمي وذلك على نحو رشيد ، يؤدي حتماً الى رفع معدل النمو فضلاً عن ضمان إستمراره^(٢) .

فلم يعد اليوم شعار عدالة التوزيع قاصراً على مذهب أو فكر معين ، بل يشمل كافة المذاهب الاقتصادية والمدارس الفكرية ، يمينية كانت أو يسارية . ذلك أنه لم يعد يشور الخلاف بينها حول مبدأ أو ضرورة تقريب الفوارق وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم ، وإنما حول كيفية أو أساليب تحقيق أو حفظ ذلك التوازن . فبينما ترى الكتلة الغربية الرأسمالية بزعامة أمريكا أن ذلك يتم عن طريق السياسات الضريبية والاتفاقية ، ترى الكتلة الشرقية الاشتراكية بزعامة روسيا أن ذلك يتم عن طريق سياسات التأميم وسيطرتها المفردة على موارد وخيرات العالم .

هذا وفي الطبعة الثانية من كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الاسلامي والمعنون (الاسلام والضمان الاجتماعي) عالجنا بإسهاب موضوع زكاة البترول وهي شرعاً بواقع : ٢٪ من ناتج البترول ، موضحين بما فيه الكفاية كيف يمكن لزكاة البترول والتي تُقدّر اليوم بالبلايين أو المليارات من العملات الصعبة ، أن تلعب دورها الفعّال في القضاء على الفقر على مستوى العالم الاسلامي ، وتحقيق عدالة التوزيع بين المجتمعات الاسلامية التي لا تعرف بينها حدوداً أو جنسية ، وبالتالي تحقق توازنها وإستقرارها وتقدمها الاقتصادي والحضاري^(٣) .

(١) أنظر ص ١١٢ من كتاب ماكنمارا المشار اليه .

Mchnamare (Robert), «One Hundred Countries, Two Billion People», The Dimensions of Development, Praeger Publishers, N.Y. 1973.

(٢) أنظر مؤلف تشنبري وآخرين المعنون (إعادة التوزيع مع النمو) ،

Chenery Hollis at al «Distribution with growth» Ajoint study by the World Bank Research Center and the Institute of Development studies of the University of Survey, Oxford University, Press 1974.

(٣) أنظر الطبعة الثانية ١٤٠٢ / ١٩٨٢ من كتابنا الاسلام والضمان الاجتماعي ، لناشره دار ثقيف للتأليف والنشر بالملكة

العربية السعودية ، ص وما بعدها .

٣ - أساليب الاسلام في حفظ التوازن الاقتصادي :

وإذا إستلزم الاسلام عدالة التوزيع مُنكراً التفاوت الفاحش في توزيع الثروة ، فقد كان له ثلاثة وسائل رئيسية لضبط التفاوت وحفظ التوازن الاقتصادي سواء بين الأفراد على مستوى المجتمع أو بين الدول على مستوى العالم ، أعرض لها بإختصار فيما يلي :

أ - عدم السماح بالثروة والغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد أياً كانت جنسيته أو ديانته ، فضلاً عن عدم السماح كلية بكثر المال أو حبسه عن التداول ، أو إنفاقه في سرف أو ترف ، مما سبق بيانه .

ب - عدم السماح بإستثمار أقلية بخيرات المجتمع : فإن قوام المجتمع الاسلامي هو العدل والمحبة والتعاون . وأن التفاوت الفاحش في توزيع الثروة وإستثمار أغلبية بخيرات المجتمع ، يتنافى والعدل بل يؤدي الى الجور وتحكم الأغلبية وإستبدادها . كما يولّد الكراهية والحسد في نفوس الأكثرية الكادحة ، ويخلق الطبقية والتحكّم والصراع ، مما يقضي على الإنسجام بين أفراد المجتمع على المستوى المحلي وبين الدول على المستوى العالمي . فهو فساد وإفساد من جميع الأوجه ولكافة الأطراف أغنياء كانوا أو فقراء ومتقدمين كانوا أو متخلفين .

لذلك جاء النص القرآني صريحاً بقوله تعالى : ﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ (١) ، بمعنى أنه لا يقبل في الاسلام أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس ، كما جاء النص النبوي صريحاً بقوله ﷺ (تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) (٢) .

ج - إعادة التوزيع عند إفتقاد التوازن : وإنطلاقاً من ذات المبدأ أو الأصل الاقتصادي الاسلامي في شأن التفاوت المنضبط أو حفظ التوازن الاقتصادي ، تعين على المشرع الاسلامي أو الحاكم أو ولي الأمر أو أهل الحل والعقد التدخل من وقت لآخر لإعادة هذا التوازن عند إفتقاده .

وهو ما فعله الرسول ﷺ عند هجرته الى المدينة ، إذ ظهر إختلال في المراكز الاقتصادية بين المهاجرين والأنصار بعد أن ترك المهاجرون أموالهم بمكة بينما كان الأنصار مستقرين بالمدينة وأساس ثروتهم هو الزراعة ، ول بعضهم أراضي واسعة إستخدموا فيها المهاجرين كأجراء ، وهو ما لا يحقق التوازن الاقتصادي . ومن ثم حرّم الرسول عليه السلام تأجير الأراضي الزراعية ، بقوله : (من كانت له أرض

(١) سورة الحشر ، الآية رقم ٧ .

(٢) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

فليرزعا أو ليمنحها أخاه ولا يؤجرها إياه (١) ، حتى إذا إستقرت الأمور بالمهاجرين وتحسنت أحوالهم المادية أجاز الرسول عليه السلام تأجير الأراضي الزراعية .

وهو ما فعله أيضاً الرسول عليه الصلاة والسلام ، حين قصر توزيع فيء بني النضير على المهاجرين ولثنين فقط من الأنصار كانوا فقراء وتوافرت فيهم نفس الحكمة التي أوحى بتخصيص هذا الفيء للمهاجرين وهو إعادة التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع (٢) .

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب عند فتح الشام والعراق ، أراد المحاربون قسمة الأراضي المفتوحة عليهم بدعوى أنها تأخذ حكم الغنائم . فرفض ذلك سيدنا عمر رضي الله عنه ، لما سيؤدي إلى إستئثار أقلية بثروات خيالية ، وبالتالي إلى إختلال التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع . وقد إنتهى الصحابة الى الأخذ بوجهة نظره بأن حكم الغنائم هو في الأموال المحددة قيمتها من المنقولات ، بخلاف الأمر في العقارات والأموال الكبيرة كالأراضي المفتوحة فإنها تكون وقفاً على المسلمين جميعاً ، أي ملكية عامة للدولة لا ملكية خاصة للمحاربين ، وما بقاؤها في أيدي أصحابها الأصليين إلا من قبيل الإنتفاع مقابل دفع خراج لبيت المال أي أجرة الأرض (٣) .

والتزاماً بنفس المبدأ ، كتب الخليفة عمر بن الخطاب الى عامله على أرض الحمى قائلاً (أدخل رب العربية ورب الغنيمة - أي صاحب الابل القليلة والغنم القليلة - ودعني من نِعَم ابن عفان ونِعَم ابن عوف ، فإنها إن هلكت ماشيتهما رجعا الى نخل وزرع ، وإن هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاء يصرخ يا أمير المؤمنين) (٤) . وروى أنه حين أقطع الخليفة أبو بكر الصحابي طلحة بن عبد الله أرضاً وكتب له بها كتاباً وطلب منه أن يشهد عليه سيدنا عمر بن الخطاب رفض رضي الله عنه قائلاً : (أهذا كله لك دون الناس) . فلما رجع طلحة الى أبي بكر متسائلاً : أيكما الخليفة رد عليه أبو بكر بأنه عمر (٥) .

وفي أواخر أيام سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، حين بدأت تظهر طبقة من كبار الأثرياء في شبه الجزيرة العربية وخارجها ، ولم يمتد به الأجل ليواجهها بما عرف عنه من حسم ، حيث طعن تلك الطعنة التي قضى بها ، نقل عنه كلمته المشهورة (لو إستقبلت من أمري ما إستدبرت ، لأخذت فضول الأغنياء فرددتها

(١) أخرجه أبو داود .

(٢) أنظر الدكتور علي عبد الرسول ، المبادئ الاقتصادية في الاسلام ، طبعة دار الفكر العربي سنة ١٩٦٩ ، ص ١٠٥ وما

بعدها .

(٣) أنظر ابن الجوزي ، سيرة عمر بن الخطاب ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ وما بعدها .

- أنظر أيضاً كتابنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي) ، الجزء الأول ، طبعة سنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ وما بعدها .

(٤) أنظر الأموال لابي عبيد ، مرجع سابق ، ص ٤١٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٩١ .

على الفقراء) وقوله : (والله لئن بقيت الى الحول ، لألحقن أسفل الناس بأعلاهم) (١) ، ولكن القدر لم يمهله وخلفه سيدنا عثمان بن عفان .

وعندما تولى سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه الخلافة ، لم يلقِ بالاً أو إهتماماً إلى هذا الخلل الاقتصادي الذي بدأ يظهر في المجتمع الاسلامي . بل ساعد من حيث لا يدري على نموه وإتساعه إذ إختص أقاربه من بني أمية بالكثير من الثروة . ومن قبيل ذلك أنه ترك مروان بن الحكم خمس خراج أفريقية ، ولعاوية بن سفيان خراج الشام ، وأعطى الحارث بن أبي العاص ثلاثمائة ألف درهم . ولما إعترض على ذلك خازن بيت المال ، قال له الخليفة عثمان (إنك خازن) ، فرد عليه قائلاً : (إنني خازن بيت المال لا خازنك الخاص) (٢) . ومن ثم تفجرت المشكلة الاقتصادية بصورة عنيفة ، مما دعا الصحابي أبا ذر الغفاري الى التصدي للوضع والمناداة باسم الاسلام بأنه لا يجوز لمسلم أن يمتلك أكثر من حاجته ، وما زاد فيجب إنفاقه كله في سبيل الله (٣) .

ولعله من أهم أسباب تفكك الدولة الاسلامية ، تلك السياسة التي جرى عليها متأخرو خلفاء بني أمية ، من حيث إستثمارهم دون سائر المسلمين بكثير من الثروة ، وإتجاههم في معيشتهم الى البذخ والترف . وزاد الأمر سوءاً ، أن بدأ يضعف التكافل التلقائي للمجتمع الاسلامي ، بضعف الوازع الديني والبعد عن تعاليم الاسلام .

الفرع الخامس

الاسلام والطبقات الاجتماعية

١ - مدلول الطبقة الاجتماعية :

تختلف المفاهيم في مدلول إصطلاح الطبقة الاجتماعية :

أ - فبحسب المفهوم التقليدي : الطبقة الاجتماعية هي مجموعة من الأفراد تتميز عن غيرها في مدى ما تتمتع به من نعم مادية بسبب وفرة ما لديها من أموال ، سواء نتيجة ملكية (وراثية) أو عمل (جهد) .

(١) انظر ابن الجوزي ، سيرة عمر بن الخطاب ، مرجع سابق ، ص ٥٨ ، و ١٥٤ .

- وأنظر أيضاً الدكتور سليمان محمد الطاوي . عمر بن الخطاب وأصول السياسة والادارة الحديثة ، الطبعة الاولى سنة ١٩٦٩ ، لناشره دار الفكر العربي بالقاهرة ، ص ٤٤٥ . وكذا الدكتور محمد حسين هيكيل ، الفاروق عمر ، ٥٣٥ .

(٢) انظر الدكتور ابراهيم فؤاد علي ، الموارد المالية في الاسلام ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٢ ،

ص ٦٨ .

(٣) انظر تقويمنا لرأي الصحابي أبي ذر الغفاري ، في كتابنا الأول من سلسلة الاقتصاد الاسلامي ، والمعنون السياسة الاقتصادية

الاسلامية ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

ب - وبحسب المفهوم الماركسي : الطبقة الاجتماعية هي مجموعة من الأفراد تجمعهم بصفة خاصة مركزهم من ملكية وسائل الانتاج ودورهم في العمل الاجتماعي . وترتبط الطبقات الاجتماعية إما بعلاقات عدائية عندما تحصل طبقة على نصيب من الثروة الاجتماعية على حساب طبقة أخرى كالعلاقة بين مُلّاك وسائل الانتاج (البورجوازيين) والأجراء (البروليتاريا) ، وإما بعلاقات غير عدائية وتكون بين طبقات غير مستغلة لطبقات أخرى كالعلاقة بين العمل والفلاحين . ولا يعتبر العداء بين الطبقات في نظر الماركسيين شراً محضاً ، بل هو من حتميات التطور الاجتماعي وأهم دوافعه ، ومن ثم يجب تغذيته حتى تحل طبقة العمال محل الطبقة البورجوازية وهو مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية (١) .

ج - ولا يسلم الاسلام بالمفهوم التقليدي من حيث تقسيمه المجتمع الى طبقات متميزة بسبب المال .

كما يرفض الاسلام كلية المفهوم الماركسي سواء في تصويره للطبقات الاجتماعية أو تغذيته للصراع بينها .

٢ - الاسلام لا يرّ الطبقيّة :

وإن إقرار الاسلام للتفاوت في الثروة والدخول ليس معناه ، كما تصور البعض خطأ ، أن الاسلام يقرّ الطبقيّة . وذلك لما سبق أن بيّناه :

أ - إن الاسلام لا يسمح بالثروة والغنى إلا بعد القضاء على الفقر والحاجة بضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد . بمعنى أنه إذا عجز أي فرد يتواجد في مجتمع إسلامي ، أياً كانت جنسيته أو ديانته ، أن يوفر لنفسه المستوى اللائق للمعيشة ، بسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة ، فإن نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين أي في خزانة الدولة .

ب - إن الاسلام لا يسمح بأي حال من الأحوال أن يكون التفاوت في الثروة والدخول مطلقاً بحيث يخلّ بالتوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم . وإنما هو حسبما سبق بيانه تفاوت منضبط بالقدر الذي يحضّ على العمل ويوفّر الباعث ويشجع المبادرة والابداع ، وبما يحقق التكامل لا التناقض والتعاون لا الصراع . وإنه يتعين على أولى الأمر التدخل لإعادة التوزيع كلما أفتقد هذا التوازن .

ج - إن الاسلام لا يسمح بتأتاً أن تستأثر أقلية بخيرات المجتمع بل أن يعم الخير الجميع . كما أنه لا يسمح كلية بممارسة أية صورة من صور الترف أو البذخ المُفْضي الى البطر ، ولا صرف المال في غير موضعه ، مما يسمى بلغة اليوم بالانفاق المبدّد أو الإستهلاك الإستفزازي .

(١) انظر الدكتور زكريا أحمد نصر ، تطور النظام الاقتصادي ، دار النهضة العربية بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٦٥ ،

د - أضف إلى ذلك كله أن الناس جميعاً في نظر الاسلام سواء ، دون تمييز من جنس أو وطن أو مال أو حَسَب أو جاه . . الخ . فالعامل الوحيد المميز بين الناس في نظر الاسلام هو التقوى لا المال ، أي العامل الانساني (الطبيعي) لا العامل الاجتماعي (المصطنع) . إذ يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ (١) ، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : (الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى) (٢) .

٣ - مفهوم التقوى كعامل تمييز :

ومفهوم التقوى بإعتبارها العامل الوحيد المميز بين الناس في الاسلام ، ليس كما تصوره البعض خطأ كالامام الغزالي بأنه (الإعراض عن الحياة والمال ، والهروب من الشواغل والعوائق ، وقطع علاقة القلب عن الدنيا والإنابة الى دار الخلود) (٣) . فليس ذلك من التقوى أو من الاسلام ، الذي جاء إيجابياً لا سلبياً ، وإجتماعياً لا انعزالياً ، ولم يسأ الى الاسلام إلا بمثل هذه الأفكار الهادمة المعوقة (٤) .

مفهوم التقوى في الاسلام ، هو العمل الصالح ، المتمثل في إتقان المرء عمله (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) (٥) ، وفي حسن الاخلاق وصدق المعاملة فقد سئل الرسول عليه الصلاة والسلام عن أحسن عباد الله فقال : (أحسنهم خلقاً) (٦) ، وتتمثل التقوى في صورتها الروحانية المثلى في تعمير الكون وتنمية الحياة ، ذلك ان الانسان هو خليفة الله في أرضه ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ (٧) ، وانه تعالى سخر له كل شيء ﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه﴾ (٨) ، فيجب أن يرتفع الى مستوى هذه الخلافة بأن يعمر الدنيا ويحييها ويسخر طاقاتها لخدمته حامداً الله ، إعمالاً لقول الله تعالى : ﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾ (٩) ، أي كلفكم بعمارته . وهو يباشر ذلك كله باسم الله سبحانه ، ذاكراً إياه في كل لحظة مسبحاً بحمده شاكراً فضله ، خاشعاً غضبه وإنتقامه ملتصقاً برضاه وتوفيقه (١٠) . وصدق الله العظيم : ﴿ ما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ، ما أريد منهم من رزق وما

(١) سورة الحجرات ، الآية رقم ١٣ .

(٢) رواية الشيخان البخاري ومسلم .

(٣) انظر الدكتور زكي مبارك ، الاخلاق عند الامام الغزالي ، طبعة دار الشعب بالقاهرة سنة ١٩٧١ ، ص ٦٢ .

(٤) أنظر كتابنا المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، الجزء الأول ، طبعة ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٥) رواه البيهقي .

(٦) رواه الطبراني .

(٧) سورة البقرة ، الآية رقم ٣٠ .

(٨) سورة الجاثية ، الآية رقم ١٣ .

(٩) سورة هود ، الآية رقم ٦١ .

(١٠) انظر كتابنا ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، طبعة سنة ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، فقرة (كيف يكون النشاط الاقتصادي

روحياً في الاسلام) ، ص ٥٢ وما بعدها .

أريد أن يطعمون ، إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴿١﴾ ، وصدق رسوله الكريم (العمل عبادة) ﴿٢﴾ ، وقوله عليه السلام (ما عبد الله بمثل عمل صالح) ﴿٣﴾ ، وقوله صلى الله عليه وسلم (إن الله لا ينظر الى صوركم وأموالكم ، ولكنه ينظر الى قلوبكم وأعمالكم) ﴿٤﴾ .

التقوى في الاسلام هي الايمان المقرون بالعمل الصالح ﴿٥﴾ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، أولئك هم خير البرية ﴿٦﴾ . فهي نهج وأسلوب في الحياة أساسه العمل النافع المقرون بالاحساس بالله تعالى ، وإبتغاء وجهه ﴿٧﴾ ، وصدق الله العظيم (لكل وجهه هو موليا فاستبقوا الخيرات) ﴿٨﴾ ، وقوله سبحانه (من كان في هذه أعمى ، فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا) ﴿٩﴾ ، وقوله (الذين تتوفاهم الملائكة طيبين ، يقولون سلام عليكم ، أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون) ﴿١٠﴾ . وصدق الرسول الكريم (الايمان ما وقر في القلب وصدقه العمل) ﴿١١﴾ ، وقوله عليه السلام (رهبانية الاسلام ، الجهاد في سبيل الله) ﴿١٢﴾ ، وسبيل الله هو دائماً أبداً سبيل المجتمع وخدمة الناس ، على أن يكون ذلك إبتغاء وجه الله لا وجه الشهرة او السيطرة .

٤ - المليونير الذي يعترف به الاسلام :

حقاً لقد كان في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أثرياء بما نسميهم بلغة اليوم « أصحاب ملايين » كعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام ، إلا أن كلاً منهم « مليونير » بالمفهوم الاسلامي ، أي يلتزم بحكم الشرع حيث أنه :

أ - لا يملك أن يكتز ماله أو يحبسه عن التداول والانتاج ، لقوله تعالى : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها في نار جهنم ، فتكوى بها

(١) سورة الذاريات ، الآيات من ٥٦ الى ٥٨ .

(٢) حديث مشهور .

(٣) رواه السيوطي والطبراني .

(٤) رواه مسلم .

(٥) سورة البينة ، الآية رقم ٧ .

(٦) انظر كتابنا ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٥٦ فقرة (مفهوم الروحانية في الاسلام) .

(٧) سورة البقرة ، الآية رقم ١٤٨ .

(٨) سورة الإسراء ، الآية رقم ٧٢ .

(٩) سورة النحل ، الآية رقم ٣٢ .

(١٠) رواه الديلمي .

(١١) حديث مشهور .

جباهم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكتزون ﴿^(١)﴾ . أي أنه مطالب باستثمار ماله لصالح المجتمع .

ب - لا يملك أن يصرف ماله على غير مقتضى العقل ، وإلا عُذَّ سفيهاً وجاز عليه الحجر ، لقوله تعالى : ﴿ ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ﴾ ﴿^(٢)﴾ أي أنه مطالب بالرشد في الانفاق الشخصي .

ج - لا يملك أن يعيش عيشة مترفة تؤدي الى البطر ، حتى لقد وصف الله تعالى المترفين بالإجرام بقوله سبحانه : ﴿ وأتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه ، وكانوا مجرمين ﴾ ﴿^(٣)﴾ . أي انه مطالب بعدم الغلو في معيشته والاعتدال في حياته .

د - وهو أخيراً مأمور بأن ينفق كل ما زاد عن حاجته في سبيل الله ، لقوله تعالى : ﴿ يسألونك ماذا ينفقون ، قل العفو ﴾ ﴿^(٤)﴾ ، وقول رسوله الكريم (يا بن آدم ، أن تبذل الفضل خير لك وأن تمسكه شر لك) ﴿^(٥)﴾ ، والعفو أو الفضل هو كل ما زاد عن الحاجة . فالاسلام لا يكتفي بفريضة الزكاة ، بل يطالب القادرين أيضاً بفريضة الانفاق في سبيل الله ، وينذرهم في إغفالها بالتهلكة والحساب العسير إذ يقول تعالى : ﴿ وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾ ﴿^(٦)﴾ ، ولقوله سبحانه : ﴿ ولا تحسبن الذين ييخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ، بل هو شر سيطوفون ما بخلوا به يوم القيامة ﴾ ﴿^(٧)﴾ ويقول عليه السلام (السخي قريب من الله ، قريب من الناس ، قريب من الجنة . والبخيل بعيد عن الله ، بعيد عن الناس ، بعيد عن الجنة ، ولجاهل سخي أحب الى الله من عابد بخيل) ﴿^(٨)﴾ .

أي إن الثري في الاسلام يلتزم بالانفاق في سبيل الله ، أي في سبيل المجتمع ، وليس مجرد الإكتفاء بأداء الزكاة . وتزداد مسؤولياته كلما وسَّع الله عليه ﴿^(٩)﴾ . وعليه أن يباشر ذلك تلقائياً بدافع من العقيدة وإبتغاء مرضاة الله ، وإلا حق للدولة التدخل وإلزامه بأداء هذه الفريضة على الوجه الذي تراه متفقاً والصالح العام .

(١) سورة التوبة ، الآية رقم ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية رقم ٥ .

(٣) سورة هود ، الآية رقم ١١٦ .

(٤) سورة البقرة ، الآية رقم ٢١٩ .

(٥) رواه النجار ومسلم .

(٦) سورة البقرة ، الآية رقم ١٩٥ .

(٧) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٨٠ .

(٨) رواه الترمذي .

(٩) سورة الحشر ، الآية رقم ٩ .

ومؤدى ما تقدم أن المليونير الذي يعترف به الاسلام هو الذي يستثمر ماله كله لصالح المجتمع ، وهو الذي يتفق ما زاد عن حاجته لصالح المجتمع ، مبتغياً في استثماره وإنفاقه وجه الله ، مستشعراً أن ماله أمانه ووديعة أودعها الله في يده ، وأنها بلاء وإختبار ، ليس له منه إلا ما يسد حاجته بالحق دون إستعلاء أو مخيلة ودون سرف أو ترف .

وبعبارة أخرى ، ان المليونير في الاسلام لا يملك أن يعيش في سرف أو ترف ، وليس أمامه بالنسبة لماله الزائد عن حد الكفاية او تمام الكفاية إلا أحد أمرين :

أ - أما إستثماره في مشروعات إنتاجية تعود بالنفع على المجتمع .

ب - وأما إنفاقه على الفقراء والمحتاجين وفي مشروعات خيرية .

لقد كان المسلمون الأوائل يتسابقون في البحث عن كل محتاج لكفالاته ، إبتغاء وجه الله . بل لقد كان أثرياء المسلمين يسارعون في القيام بالتزامات الدولة ذاتها . فهذا عثمان بن عفان يقوم بتجهيز جيش العسرة ، وهذا عبدالرحمن بن عوف يدفع كل ثروته لاعتاق الرقيق وسد حاجة كل طالب . ولم تكن المسارعة الى البذل في سبيل الخير من شأن الكثيرين وحدهم ، بل كان ذلك أيضاً من المقلين حتى منهم من يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وفيهم نزل قوله تعالى : ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ (١) .

نسأله تعالى التوفيق والسداد .

خاتمة

١) تعتبر مشكلة توزيع الثروة بين الناس من أهم مشاكل المجتمع في كل عصر ، إن لم تكن هي جوهر المشكلة الاقتصادية ، ذلك أنه إذا كانت التنمية الاقتصادية ووفرة الانتاج هي الأساس والمفتاح لحل المشكلة الاقتصادية ، فانه لا قيمة لهذه التنمية ولا معنى لهذه الوفرة ، إذا لم تعم الجميع لتشمل كل فرد من أفراد المجتمع وكل دولة من دول العالم .

لذلك إختلفت المذاهب والنظم الاقتصادية إختلافاً أساسياً في الحلول التي وضعتها لحل مشكلة التوزيع . ويرجع إختلاف تلك الحلول الى إختلافها الأيديولوجي أي المذهبي في أسس التوزيع ، مما يعبر عنه بعض الاقتصاديين باصطلاح « التوزيع الشخصي » أو « التوزيع النظري » . وما يستتبع ذلك من إختلافها في مكافأة عناصر أو عوامل الانتاج وتحديد ما يخص كل عنصر أو عامل في التوزيع ، مما يعبر عنه بعض الاقتصاديين باصطلاح « التوزيع الوظيفي » أو « التوزيع العملي » .

(١) سورة الحشر ، آية رقم ٩

٢) ولقد وردت «نصوص» القرآن والسنة صريحة في الكشف عن المذهب الاقتصادي الاسلامي في مجال التوزيع والذي يقوم أولاً على ضمان « حد الكفاية » لا مجرد « حد الكفاف » لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي ، أياً كانت جنسيته او ديانتة كحق إلهي مقدس له كإنسان تضمنه له الدولة الاسلامية متى عجز أن يوفره لنفسه بسبب خارج عن ارادته كمرض أو شيخوخة ، إذ كما ورد في القرآن الكريم : ﴿ في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ . ثم بعد ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده ، إذ كما ورد في الحديث النبوي (لا بأس بالغني لمن إتقى) .

ولقد لخص الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، سياسة التوزيع في الاقتصاد الاسلامي بقوله (ما من أحد إلا وله في هذا المال حق : الرجل وحاجته . . . والرجل وبلاؤه « أي عمله » . .) ، ثم قوله (إني حريص على ألا أَدع حاجة إلا سدتها ما إتسع بعضنا لبعض ، فاذا عجزنا تأسيساً في عيشنا حتى نستوي في الكفاف) . ومن ثم كان تحليلنا من واقع نصوص القرآن والسنة إن الاسلام لا يسمح بالثراء والغنى إلا بعد القضاء على الفقر والحاجة ، وانه في الظروف غير العادية كحروب او مجاعات والتي تشح فيها موارد المجتمع بحيث لا يتوافر فيها « حد الكفاية » لكل مواطن فانه يتأسى الجميع في « حد الكفاف » ، بحيث لا يحصل أحد أياً كان مركزه او مكانته في المجتمع على أكثر من إحتياجاته الضرورية .

٣) وإذا كان التفاوت في توزيع الثروة والدخول ، هو أمر طبيعي يقره الاسلام تبعاً لاختلاف المواهب والقدرات ، بل يعتبر ضرورة لإيجاد الحوافز وتحقيق التعاون والتكامل سواء على المستوى المحلي او العالمي . إلا أن الاسلام يرفض بشدة التفاوت الفاحش في توزيع الثروة والدخل والذي تستأثر من خلاله فئة معينة من الأفراد ، أو دول معينة بالخير كله ، مما يؤدي الى تهيمش الأغلبية وسلبيتها أو الى إغترابها وإثارة حقدتها وثورتها فضلاً عن كافة المساوئ ، وهو الأمر الذي نبه اليه القرآن الكريم بقوله تعالى : ﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ .

والواقع أن مشكلة الاقتصاد الوطني ، هي أساساً في إختلال التوازن ، سواء في أسس توزيع الثروة بين أفراد المجتمع (أي ما إصطلح عليه بالتوزيع النظري أو الشخصي) ، أم في مكافأة عناصر الانتاج (أي ما إصطلح عليه بالتوزيع العملي او الوظيفي) . كما أن مشكلة الاقتصاد العالمي اليوم ، هي أساساً في الهوة المتزايدة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وفي عدم التكافؤ في التداول ببخس أسعار المواد الأولية والتغالي في أسعار المنتجات الصناعية وإنتفاء أي علاقة عادلة بينهما . ولا يستهدف بصفة أساسية ، أي تغيير أو إصلاح أو أي نظام اقتصادي جديد ، سوى تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع على المستوى المحلي ، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين دول العالم على المستوى العالمي .

وسنرى كيف أن الاسلام يتطلب التدخل سواء في مجال التوزيع الشخصي أي أسس التوزيع ، أم في مجال التوزيع الوظيفي أي مكافأة عناصر الانتاج ، بهدف تحقيق عدالة التوزيع من خلال إعادة التوازن الاقتصادي عند إفتقاده ومن خلال ضبط التفاوت والتباين في التوزيع . وذلك كله بالقدر الذي يحقق هدفه ، وهو التكافؤ والتعاون والتكامل ، لا الاستغلال والصراع والتناقض .

٤ (وإذا كانت الاقتصاديات الوضعية رأسمالية كانت أو اشتراكية ، تبني حساباتها في التوزيع على أساس أشكال الانتاج السائد في المجتمع ، فهو الذي يحدّد أساس التوزيع وكيفيته . فان الاسلام يرفض تلك التبعية او الحتمية ، فتراه يقرر منذ البدء انه أياً كانت أشكال الانتاج السائدة في المجتمع ، فانه يتعين أولاً ضمان الحاجات الأساسية لكل فرد بوصفه إنساناً مما عبّر عنه فقهاء الشريعة القدامى باصطلاح « حد الغنى » أو « حد الكفاية » أي المستوى اللائق للمعيشة تمييزاً له عن « حد الكفاف » أي المستوى الأدنى للمعيشة .

فقضية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي ليست قضية أشكال إنتاج أو أوضاع معينة للإنتاج تسود المجتمع بحيث تتطلب نظاماً معيناً للتوزيع يلائم سيرها أو نموها ، وبحيث يتغير التوزيع كلما تغيرت او تطورت أشكال أو أساليب الانتاج . وإنما هي قضية انسان ، متطلبات ، أو إحتياجاته التي يتعين أولاً وقبل كل شيء إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينمّيها ، سواء كان هذا الانسان في مجتمع متخلف يحرث الأرض بيده ويستخدم في إنتاجه الوسائل البدائية أم كان في مجتمع متقدم يصنع المواد الأولية ويستخدم في إنتاجه قوة البخار أو الكهرباء او الذرة .

٥ (وعلى خلاف سائر الاقتصاديات الوضعية ، يعالج الاسلام توزيع الثروات والدخول من زاوية أخرى هي زاوية إستعمال الثروة او الدخل ، مما لا نجد له مثيلاً في أي مذهب أو نظام اقتصادي .

فمثلاً في ظل أي نظام اقتصادي رأسمالياً كان أو اشتراكياً ، يستطيع المرء في ظل هذا النظام ان يكون ثروة وأن يكون بلغة اليوم « مليونيراً » ، وانه طالما كوّن ثروته بالطرق المسموح بها في هذا النظام فان أحداً لا يملك ان يحاسبه عن كيفية إستخدام دخله او التصرف في ثروته . بخلاف الأمر في الاسلام ، فإن هذا الثري ليس حراً في إستعمال ماله كيفما شاء ، بل هو مقيد بعدة قيود : فهو لا يستطيع مثلاً أن يكتنز ماله او يحبسّه عن التداول والانتاج بقوله تعالى : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ﴾ ، وهو لا يستطيع أن يصرف ماله على غير مقتضى العقل وإلا عُدّ سفيهاً وجاز الحجر عليه ، بقوله تعالى : ﴿ ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ﴾ ، وهو لا يستطيع أن يعيش عيشة مترفة ، وإلا عُدّ بنص القرآن مجرمًا بقوله تعالى : ﴿ ولأتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين ﴾ . وهو

بالتالي ليس أمامه بالنسبة لماله الزائد عن حاجته او كفايته إلا أحد أمرين : -

أ - إما استثماره في مشروعات إنتاجية تعود بالنفع على المجتمع .

ب - وإما إنفاقه على الفقراء والمحتاجين وفي مشروعات خيرية .

نسأله تعالى التوفيق والسداد ،